

• الفصل الثامن

سيادة مركانتيلية

على درب ماكدرجي (*)

يمثل تقاطع الطرق في منطقة بانك نقطة المركز في عالم المال في لندن؛ ففي الشمال يقع بنك إنجلترا - الذي يطلقون عليه «عجوز شارع ثريدينيدل»، ذلك البنك الذي كانت بينه وبين شركة الهند الشرقية في يوم من الأيام منافسة على من منهما سيصبح أكثر نفوذا في القرن الثامن عشر. وفي الجانب الشرقي، تقع البورصة الملكية التي اعتادت الشركة تخزين الفلفل الأسود في قبوها. وعلى الجانب الآخر من الطريق مباشرة تقع حارة المبادلات، والتي كانت تباع فيها أسهم الشركة وأسهم البنك بحماس شديد. وإذا ما تعمقنا شرقا على امتداد كورنهيل (**)، يمتد شارع ليدنهول، وهو موقع شركة الهند الشرقية. وتحت مدخل بسيط ذي قنطرة في الجنوب نجد أنفسنا في ٣ شارع لومبارد، حيث مكاتب ميشسون وشركاه (***)، وهو مقر مجموعة شركات جاردن ميشسون العملاقة، التي يقع مقرها الرئيسي في هونج كونج. وكانت شركة جاردن ميشسون - التي أنشأت عام ١٨٣٢ - في طليعة جيل جديد من المشروعات التجارية المغامرة

(*) ماكدرجي تعبير يطلق على السيدة العجوز الغنية جدا التي تتظاهر بأنها تساعد الفقراء بدافع الخير، ولكنها في الحقيقة تضرر مصلحتها الذاتية - (المترجم).

(**) كورنهيل حي وشارع رئيسي في لندن القديمة - (المترجم).

(***) شركة جاردن ميشسون القابضة المحدودة شركة عابرة للقارات تأسست في برمودا، وتمت المضاربة على أسهمها غالبا في بورصة سنغافورة وبورصة لندن. وعادة ما يشار إليها باسم جاردنز - (المترجم).

التي كانت تريد أن تحل محل شركة الهند الشرقية في تجارة آسيا. كان ويليام جاردن طبيبا يعمل على سفن الشركة، لكنه تركها ليعمل في مجال التجارة في عام ١٨١٧ وهو في سن الثالثة والثلاثين. كذلك اتجه جيمس ميثسون - الذي كان يصغره بثمان سنوات وكان أيضا من إسكتلندا - إلى التجارة الخاصة في عام ١٨١٥.

كانت نتيجة اتحادهما خليطا ناجحا من الحكمة في التجارة والنشاط في السياسة، وقد استغلا هذه الحكمة وذلك النشاط بمهارة كبيرة عندما كانت شركة الهند الشرقية تتجه بخطى ثقيلة إلى الانهيار التجاري. وكان ميثسون هو مسئول الدعاية، وقام بتأسيس صحيفة «سجل كانتون»^(*) لتكون منبرا للتعبير عن آرائه المغامرة في التجارة الحرة، وهو ما عجل بإنهاء الاحتكار الذي كانت تمارسه شركة الهند الشرقية. وعندما قام البرلمان في النهاية بفتح باب التجارة مع الصين أمام الجميع في عام ١٨٢٣، كانت شركة جاردن ميثسون على أتم استعداد، وقامت بشحن أول الشحنات الخاصة من الشاي إلى بريطانيا في العام التالي. وسرعان ما حصلت الشركة، على نصيب الأسد من ذلك السوق المزدهر، وقال جاردن لصديق له كان من المهتمين باستثمار أموالهم في هذه التجارة: «إنها أكثر المضاربات التي أعرفها أمانا وملاءمة للنبلاء»^(١). وبنهاية ذلك العقد، أصبح للشركة (جاردنز) أسطولا يتكون من ١٢ سفينة تعمل على طول ساحل الصين، وتقوم بتصدير الشاي والحريير من الصين، وتستورد لها في المقابل الآلاف من صناديق الأفيون.

ولم تكن الشركة تخفى شيئا عن تجارتها؛ حيث كتب جاردن يقول لشخص كان من المحتمل أن يكون شريكا تجاريا لهما: «نحن لا نتردد أبدا في إعلامك صراحة أن تجارتنا تعتمد في المقام الأول على الأفيون»^(٢). وكانت الشركة تعلم تماما أن توريد الأفيون إلى الصين ليس قانونيا. إلا أن الحدود الصينية كانت تمتلئ بالثغرات، وكان الفساد موجود دائما؛ وكانت النتيجة هي زيادة هذا الكم الكبير من «الوحد الأجنبي» زيادة مستمرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي

(*) سجل كانتون صحيفة نصف شهرية ناطقة بالإنجليزية، كانت تطبع في كانتون الصين - (المترجم).

حين نجد من السهل علينا توجيه الانتقاد للمبادئ الأخلاقية التي اعتمد عليها النموذج التجاري الأول للشركة، فإن شركة جاردن ميشون وغيرها من أصحاب التجارة الحرة، أدوا إلى زيادة تجارة السموم التي كانت تنمو في ظل إدارة شركة الهند الشرقية لمدة نصف قرن. وقد عادت تلك التجارة على أصحاب التجارة الخاصة بأرباح عالية، وكانت هذه التجارة بالنسبة لشركة الهند الشرقية بمثابة منفذ ثمين للأفيون الذي تزرعه الشركة بمقتضى رخصة الاحتكار التي حصلت عليها في بيهار. أما بالنسبة للحكومة البريطانية في لندن، فكانت تلك التجارة هي الوسيلة الوحيدة لتوفير الأموال اللازمة لواردات الشاي الذي كانت البلاد تجبه جبا شديدا، والتي كانت بدورها تمثل شريحة كبيرة من القاعدة الضريبية لخزينة الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات. ويقول أحد «التجار البريطانيين» - إما جاردن أو ميشون على أرجح الاحتمالات - «إن هذه التجارة غير المشروعة امتزجت امتزاجا شديدا بالنظام المالى الخاص بنا في الهند، وكذلك بتجارتنا للدرجة أنها لا تقل أهمية عن العائدات التي نحصل عليها من الشاي في وطننا الأم»^(٣). ولم يكن هذا التحدى السافر للقانون يروق لأحد، فقام بنيامين دزرائيلى^(*) - الصاعد آنذاك - فى روايته «سبيل» بهجاء الطبيب جاردن ووصفه بأنه «رجل مروع! إسكتلندى أغنى من قارون، ماكدرجى آخر من كاتون، ومعه مليون من أموال الأفيون فى كل جيبويه، يشجب الفساد، ويؤيد بصرخاته التجارة الحرة»^(٤).

وكانت «صيحات» دزرائيلى تحت الحكومة البريطانية على استخدام القوة لإجبار الصين على قبول هذا المنطق المستتير الخاص بالتجارة الحرة فى جميع البضائع، وحتى فى الأفيون. وبعد اشتعال حربين، تم فتح موانئ الصين بالقوة، ونقل ملكية هونج كونج لبريطانيا، وتشريع تجارة الأفيون؛ وهكذا نجحت شركة جاردن ميشون فى تحقيق مآربها. وبعد أن حققت الشركة ثروة طائلة، تحولت بذكاء عن تجارة الأفيون فى سبعينيات القرن التاسع عشر. وبحلول ذلك الوقت،

(*) بنيامين دزرائيلى (١٨٠٤ - ١٨٨١) سياسى محافظ وأديب إنجليزى عمل فى الحكومة لمدة ٣٠ عاما، منها ثلاث مرات كوزير للخزانة، ومرتين كرئيس وزراء، وهو يهودى من أصل إيطالى - (المترجم).

كان ويليام جاردن قد مات ، إلا أن ميثسون ظل على قيد الحياة حتى عام ١٨٨٧ . واستغل ميثسون كنزه الآسيوى - كما فعل الكثير من الأثرياء من قبله - ليدخل فى صفوف الأرستقراطيين أصحاب الأقطان فى بريطانيا ، فقام بشراء جزيرة لويس الواقعة ضمن جزر غرب وشمال غرب الساحل الإسكتلندى مقابل أكثر من نصف مليون جنيه فى عام ١٨٤٤ . أما فى الصين فقد صار وباء إدمان الأفيون يتفاقم . ونجد بصفة عامة أن الملايين من الصينيين لقوا حتفهم فى القرن التاسع عشر نتيجة للأفيون ، وهى جريمة «لا يعترف أحد - حتى فى يومنا هذا - بأنها كانت من صنع البشر»^(٥) . وربما لا نشعر بالمفاجأة عندما لا نجد شيئاً عن الأفيون فى العرض التاريخى للشركة (شركة جاردن ميثسون) على موقع جاردن الحديث على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» ، على الرغم من أن الأفيون كان ينافس الشاي كسلعة رئيسية لشركة الهند الشرقية فى سنواتها الأولى . ولا تزال عائلة كيزويك - أحفاد مؤسس شركة جاردن ميثسون - تدير أعمال الشركة ، ولا يزالون أيضاً من أغنى العائلات فى بريطانيا^(٦) . وتحولت الشركة فى يومنا هذا إلى مجموعة شركات تعمل فى عدد متنوع من المجالات ، ما بين الملكية والتأمين ، إلى الفنادق وبيع التجزئة . قد يكون الأفيون اختفى من الصورة العامة الحالية لشركة جاردن ميثسون ، إلا أن الشركة لا تزال حلقة الوصل الأكثر وضوحاً بيننا وبين الأيام الأخيرة لشركة الهند الشرقية .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، صارت شركة الهند الشرقية فى حالة تدهور مستمر كمؤسسة تجارية ؛ حيث أدت الإصلاحات التى طبقت فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الثامن عشر إلى إنهاء استقلالية الشركة كمشروع تجارى وكسر احتكارها لتجارة آسيا . لقد ابتلعت الشركة الطعام ، وكان كل وزير من وزراء الحكومة البريطانية يحاول تقليص ما بقى للشركة من امتيازات خطوة بخطوة حتى ضعفت الشركة وصار من اليسير القضاء عليها . لم تكن هناك خطة رئيسية خلال عملية التصفية التى استمرت لعقود ، وخلال تلك العملية كانت الشركة تبدو أقوى من أى وقت مضى ، وتزداد تجارتها بشكل غير مسبوق وكذلك عائداتها وقوتها العسكرية . إلا أن مكانة الشركة كشركة مستقلة كانت فى

انهيار مستمر ، ولم يُبد أحد الندم على ذلك ، وهكذا صارت مجرد أداة لتحقيق التوسع الاستعماري ، وضاعت طبيعتها التجارية تدريجيا حتى صارت تتاجر في الورق فقط .

حكمة مالابار(*)

قامت مجموعات متتالية من الجنود والأرستقراطيين - وليسوا التجار والبائعين - بتصريف الأمور الخاصة بمتلكات الشركة ؛ وهو ما أكد على الطبيعة العسكرية المتنامية لعمليات الشركة في الهند . لقد أثبت كلايف وهاستينجس أن قيام الشركة بنشر جيشها الخاص بطريقة ناجحة يمكن أن يعود بمنافع شخصية ومنافع للشركة : ضرائب إضافية تصب في خزينة الشركة ، وغنائم حرب لطبقة الضباط . وفي الفترة ما بين عامي ١٧٦٣ و ١٨٠٥ ، ازداد جيش الشركة عشرة أضعاف تقريبا ليصل إلى ١٥٤ , ٥٠٠ جندي بعد أن كان ١٨ ألف جندي ؛ وهو ما يتعدى كثيرا ما تحتاجه الشركة للدفاع عن النفس ، وأدى ذلك إلى وجود قوة تُحرض على المزيد من الاعتداءات . بل إنه بعد انتهاء عصر التجارة الخاصة ، أصبحت المغامرة العسكرية هي السبيل الوحيد المفتوح أمام الطموحين لتحقيق الثروة في الهند . وكان ذلك يعد - من الناحية الاسمية فقط - مخالفا للشروط الواردة في قانون شركة الهند الشرقية ، الذي كان ينص على أن «مواصلة خطط الغزو وتوسيع السيادة في الهند يعد من الإجراءات المقيتة بالنسبة لإرادة وشرف وسياسة هذه الأمة» . إلا أن بدأ الصراع من جديد مع فرنسا - بعد إدارة كورنوليس الحازمة - كان بمثابة غطاء لمرحلة جديدة من العدوان أثناء حكم ريتشارد ولزلي (***) الذي تولى منصب الحاكم العام في الفترة ما بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠٥ .

وفي جنوب غرب الهند ، كان ولزلي هو السبب في وصول الصراع الذي دام لمدة ٣٠ عاما مع إمارة ميسور إلى نهاية طاحنة . كانت إمارة ميسور الصغيرة التي

(*) مالابار منطقة في جنوب غرب الهند كانت خاضعة للحكم الإنجليزي إبان أيام الشركة - (المترجم) .

(**) ريتشارد ولزلي (١٧٦٠ - ١٨٤٢) نبيل أيرلندي عمل حاكما عاما في الهند ، وهو وراء تحويل مستعمرات إنجلترا في الهند إلى إمبراطورية - (المترجم) .

حكمتها حيدر على ومن بعده ابنه تيبو (النمر) يُطلق عليها «رعب شارع ليدنهول»، وكانت هذه الإمارة قد خلخلت أمن رئاسة مدراس لعشرات السنين . وكان الوطنيون الذين جاءوا بعد ذلك ينظرون إلى تيبو بإعجاب شديد على أنه حاكم هندي عصري؛ حيث كان يهدف إلى مجاراة التفوق المؤسسى والتقنى الذى كانت تتميز به شركة الهند الشرقية، وذلك عن طريق استثمار الكثير من الأموال فى مجال التنمية الزراعية والتوسع فى الأسطول . كما قام بتوسيع علاقاته الديبلوماسية بهدف عقد تحالفات ضد البريطانيين . ومن المؤكد أن تيبو كان يرتبط بعلاقات قوية مع فرنسا بعد ثورتها، وحصل فى إطار ذلك على لقب «المواطن تيبو»، كما أحيا فكرة الحرب المقدسة فى الإسلام (الغزوة) لحشد التأييد لصالح الصراعات المتكررة التى يخوضها ضد الشركة . إلا أن إقامة تحالفات مع فرنسا والدولة العثمانية لم تنجح فى حمايته من عملية التطويق التى قامت بها الشركة . وفى عام ١٧٩٢، تمكن كورنوليس من هزيمته وأجبره على التخلي عن مالابار . وفى أبريل عام ١٧٩٩ - بعد سبع سنوات - تمكنت الشركة فى النهاية من نهب سرينجاباتام (*) وقتل تيبو . وكتب ولزلى خطابا للدنداس الذى كان فى اللجنة الرقابية، يقول له فيه وهو مبتهج بالنصر «أرجو أن تمكّننى فتوحاتى من إرضاء شهوتك النهمّة للحصول على أراض وحصون جديدة»^(٧) . وكانت الغنيمة التى حصلت عليها قوات الشركة المنتصرة كبيرة، وتم توزيع كنوز سرينجاباتام على متاحف إنجلترا ومنازلها الريفية الضخمة . وكان من بين الغنيمة ذلك التمثال سبى السمعة الخاص بتيبو والذى يُطلق عليه «النمر - الإنسان»، وهو عبارة عن نموذج بالحجم الحقيقى لنمر يأكل رقبة أحد جنود الشركة ويمضغها فى فمه، وكان هذا النموذج يصدر صوتا هادرا عندما يتم لف الزنبرك الخاص به . وقامت الشركة بشحن التمثال إلى إنجلترا ووضعها فى متحفها الداخلى الخاص بغرائب الشرق فى شارع ليدنهول، وبعدها تم نقله إلى الجانب الآخر من لندن، حيث يُعرض الآن فى متحف فيكتوريا وألبرت .

(*) سرينجاباتام هى حاليا مدينة فى مقاطعة ماندايا فى ولاية كاماتاكا الهندية، وتقع على مقربة من مدينة ميسور، وهى ذات أهمية دينية وتاريخية وثقافية - (المترجم).

أيضا مكنت الفتوحات العسكرية الشركة من استخدام أساليبها المضمونة للحصول على الاحتكار فى المناطق الجديدة. ويؤكد ما حدث فى مالابار الصدمة الاقتصادية التى تسبب فيها حكم الشركة؛ حيث تم زيادة الضرائب على الأراضى، واحتكار إنتاج وبيع الملح والتبغ والأخشاب، وكان احتكار الشركة لإنتاج وبيع الأخشاب يهدف إلى الحصول على مخزون حيوى للأسطول الملكى من أخشاب الساج فى حربه ضد نابليون^(٨). كما قامت الشركة أيضا بعمل مزرعة ضخمة للتوابل تصل مساحتها إلى ١٠٠٠ فدان فى أنجاراكاندى لإنتاج القرفة والقهوة والفلفل الأسود وجوزة الطيب. إلا أن الشركة اغتصبت الأرض التى أقامت عليها المزرعة، وقامت فعليا بخطف العمال الزراعيين وحولتهم إلى ما يشبه العبيد. وكان جنود الشركة يخطفون الأطفال من عائلاتهم فى منتصف الليل، ويحشون أفواههم بالقماش لمنعهم من الصراخ، ويزيلون العلامات التى تميز طبقتهم الاجتماعية من على أجسادهم^(٩). ولعله من غير المستغرب أن يرفض السكان المحليون بيع نباتات الفلفل لمدير المزرعة الجديدة ميردوك براون لكى يملأ بها مزرعة التوابل. إلا أن ذلك كان بمثابة الخطوة الأولى فقط فى رد الفعل العنيف.

قامت فى مالابار ثورتان بقيادة أحد نبلائها ويدعى بازهاسى راجا^(*) وذلك خلال العقد الأول من حكم الشركة لها. وكان السكان المحليون يكرهون مزرعة أنجاراكاندى على وجه الخصوص؛ وهكذا قام الثوار بتدميرها. ولجأ بازهاسى راجا إلى غابة ويناد، وقام بشن حرب فدائين على الشركة حتى يتفادى الاشتباك المباشر مع جنودها. فقام آرثر ولزلى الأخ الأصغر للحاكم العام بقيادة قوات الشركة فى المنطقة، وكان رد فعله عنيفا؛ حيث بعث خطابا إلى أحد ضباطه يقول فيه: «من الأفضل أن تحرق أكبر عدد ممكن من القرى التى هجرها أهلها، وتحمل معك ما تستطيع من الأنعام والأموال». وأضاف قائلا لضابط آخر: «لا يمكن إقناع أهل مالابار تدريجيا بالخضوع؛ إلا أن الإرهاب هو الذى سيجعلهم يلقون

(*) بازهاسى راجا، كان حاكم مملكة كوتيام شمال كيرالا، وأحد أول شهداء الهند فى كفاحها ضد الاستعمار البريطانى - (المترجم).

سلاحهم»^(١٠) وقد أتت الأساليب العسكرية التي اتبعتها الشركة بشمارها، ففي عام ١٨٠٥ قامت قوات الشركة في نهاية الأمر بمحاصرة بازهاسى راجا في التلال . وانتحر بازهاسى - وفقا للحكايات التي يرويها التراث .

عندما رسخت الشركة أسس حكمها، تدهورت حالة السكان المحليين بشكل شديد . وفي عام ١٨١٩ ، قدم سكان كاداتاناد التماسا للشركة لتخفيف أعباء الديون وغيرها من مظاهر الاضطهاد . وجاء في التماسهم :

لقد قامت بعض الشخصيات المرموقة بإنهاء حياتهم
طواعية حتى لا يعيشوا ويرَوِّا عجزهم عن تخفيف آلام
أطفالهم الذين يموتون . ولم يحدث أن عانينا نحن ولا
أجدادنا - سواء في عهد الأمراء أو عهد تيبو - من تلك
المظالم ، أو صرنا في مثل تلك الحالة القاسية من العوز
الشديد . ونحن لا نستطيع التحمل أكثر من ذلك^(١١) .

واستمر القتال الخفيف في التلال لعشرات السنين ، حيث قاوم أفراد قبيلة كوريشيار محاولات الشركة لجعلهم يتوقفون عن الزراعة المتنقلة التي اعتادوا على ممارستها . ورغم الجهود التي قام بها ولزلى ، فقد أصيب بعدوى المرض المدعو «حكة مالابار» وهى عدوى جلدية خبيثة ، قاومت العلاج المعتاد وهو شحم الخنزير والكبريت ، ولم يكن فى الإمكان التخلص منها سوى عن طريق الاستحمام بصفة متكررة بمحلول حامض النيتريك المخفف^(١٢) . وقد عُرف ولزلى بعد ذلك باسم «جنرال الهند» بسبب إنجازاته التى حققها فى الهند، كما فاز بلقب دوق ولينجتون تكريما له على الحروب التى خاضها ضد نابليون . وظلت مزرعة أنجاراكاندى تعمل لمدة ٢٠٠ عام بعد ذلك ، وهى نموذج لاقتصاد المزارع الذى ساد فى تلال ولاية كيرالا فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

وبعد ذلك تحول اهتمام ولزلى - الحاكم العام - إلى إقليم ماراثا وسيطر على أجرا ودلهى وجوجارات فى عام ١٨٠٣ ، ولم يتم حسم الخلاف نهائيا مع الاتحاد إلا فى عام ١٨١٨ . غير أنه قام خلال تلك العملية باستهلاك ٥ , ٢ مليون جنيه

إسترليني في شكل سبائك ذهبية قامت الشركة بشحنها إلى الهند لتدفع منها الأموال اللازمة لعملياتها التجارية، وتسبب ذلك في عجز دائم في الميزانية. ونتج عن ذلك زيادة ديون الشركة زيادة كبيرة، ووصلت إلى ٣٠ مليون جنيه إسترليني في عام ١٨٠٩ بعد أن كانت ٩ ملايين فقط في عام ١٧٩٢؛ وهكذا أضافت الشركة عبء تسديد الفوائد إلى الأعباء التي كان يتحملها دافعو الضرائب الهنود. وفي النهاية تم استدعاء ولزلي، إلا أن غريزة الغزو كانت شيئا أساسيا؛ وأصبح العمل العسكري «سيدا وليس خادما للتجارة»^(١٣). ولم يكن ذلك خرقا للشروط الواردة في قانون ١٧٨٤ فحسب، بل إنه قد أنهى أيضا كل الاتفاقيات المبرمة مع الحكام الهنود، وتسبب في أثناء ذلك في معاناة شديدة للبشر. ولم يكن مدير الشركة يستطيعون إيقاف هذا التدهور، بل لم تكن لديهم رغبة في إيقافه، ولم يكن منهم سوى «الرطانة والتباكي على إضافة أراض جديدة» هذا ما قاله راندل جاكسون وجوزيف هيوم^(*) في فبراير من عام ١٨١٩، وأضافا: «كان النظام المعتاد خلال الثلاثين إلى الأربعين عاما الماضية هو الندم الشديد على ما يحدث مع وضع الأموال في الجيوب»^(١٤). كانت الحروب - صغيرة أو كبيرة - هي بؤرة الاهتمام خلال الأربعين عاما التالية، امتدادا من أفغانستان والبنجاب والسند غربا، إلى نيبال وبورما شمالا وشرقا.

زلزال دكا

بعد تجديده قانون مرسوم تأسيس الشركة في عام ١٧٩٣، وقعت الحرب مع فرنسا وامتدت لعقد كامل، وأدت تلك الحرب إلى تشتيت العمليات التي كانت تقوم بها الشركة، فأدت إلى تخفيض تجارتها وتخريب مواردها المالية. أما في لندن فقد كانت أسعار الأسهم الخاصة بها تتدهور بعد أن حسمت معركة واترلو الصراع، ولم يزدد سعر السهم بكل تأكيد عن ٢٠٠ جنيه إسترليني منذ عام ١٨١٧ فصاعدا. وبحلول ذلك الوقت كان احتكار الشركة للتجارة مع الهند

(*) جوزيف هيوم (١٧٧٧ - ١٨٥٥)، طبيب إسكتلندي أصبح نائبا في البرلمان، وكان مهتما بمسائل المالية العامة للدولة دائما، وله في ذلك حملات معروفة - (الترجم).

الذى دام لمدة ٢٠ عاما قد انتهى . كانت المصالح الصناعية وراء الخطوة الأولى فى كسر احتكار الشركة فى عام ١٧٩٣ ، وعندما أن أوان إعادة النظر فى مرسوم تأسيس الشركة الذى دام لعشرين عاما مرة ثانية فى عام ١٨١٣ ، كانت تلك المصالح قد اكتسبت قوة كبيرة مكنتها من إتاحة التجارة مع الهند أمام الجميع .

حفزت الميزة التنافسية للملابس الهندية خلال القرن الثامن عشر الإنجليز على وضع قيود شاملة فى إنجلترا لحماية المنتجين المحليين . وخلف تلك القيود نما قطاع الملابس الوليد فى إنجلترا ، واستُخدمت الميكنة للتغلب على الميزة التى كانت تميز منتجات الملابس الهندية وهى ثبات تكاليف العمالة . لقد نجحت تلك الإستراتيجية الجديدة - إحلال الصناعة الوطنية محل الواردات - نجاحا منقطع النظير . وبدأت بريطانيا تصنع أقمشة الشيت المقلدة بدءا من بدايات السبعينيات من القرن الثامن عشر . وفى عام ١٧٨١ ، بدأ إنتاج قماش الموصلين فى بريطانيا على نطاق واسع .

ولم يتم تصدير أول إنتاج من الملابس القطنية المصنعة فى لانكشاير إلى الهند إلا بعد خمس سنوات . لقد نجحت القوة الصناعية فى أداء مهامها . وبحلول عام ١٧٩٣ ، أصبح إنتاج العامل على ماكينة غزل فى لانكشاير يعادل ٤٠٠ ضعف إنتاج النسيج الهندى العادى .

وخلال فترة الإعداد لتجديد مرسوم إنشاء الشركة فى عام ١٧٩٣ ، قدم مصنعو أقطان مانشستر التماسا إلى الحكومة وطلبوا منها إعفاء بضائعهم من الرسوم الجمركية فى الهند ، ومنع ارتداء الملابس القطنية الهندية فى بريطانيا . ورفضت الحكومة ذلك الهراء الذى يهدف إلى تحقيق منفعة ذاتية ، ولكن فى ذلك الإطار الزمنى فقط . إلا أن عمليات الاستيراد والتصدير ذات الأسس الراسخة التى كانت الشركة تقوم بها ، كانت تضعف تدريجيا فى الخفاء ، حيث كانت الملابس القطنية المصنعة عن طريق الآلات تحظى بحصص متزايدة من نصيب الشركة فى سوق المنسوجات فى كل من بريطانيا وأسواق إعادة التصدير المحورية فى إفريقيا . إلا أن «نظام نابليون الأوروبى» أنهى فى الوقت نفسه التجارة القائمة على إعادة التصدير مع باقى الدول الأوروبية ، وكانت من الأنواع الهامة من

التجارة . وكانت قيمة المنسوجات الهندية الواردة إلى بريطانيا فى عام ١٧٩٨ ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى . وأما فى عام ١٨٠٧ ، فلم تستورد الشركة سوى ما يعادل ٤٣٣ ألف جنيه إسترلينى . والأسوأ من ذلك أن الشركة لم يعد فى استطاعتها بيع البضائع التى تستوردها بسعر يحقق لها الربح ؛ وكانت النتيجة تخزين أكوام من الملابس القطنية المصنعة فى البنغال والتى لا يريدونها أحد فى مخازن الشركة فى لندن ، وكانت تبلغ قيمتها أكثر من سبعة ملايين جنيه إسترلينى . وفى هذه المرة لم تستطع الحكومة تجاهل العدد الكبير من طلبات الالتماس التى انهالت على البرلمان فى وستمنستر والتى تدعو إلى إنهاء الوضع الخاص الذى تحتفظ به الشركة . علاوة على ذلك ، أدت ديون الشركة المتصاعدة فى الهند إلى إجبار الشركة على طلب قرض من الحكومة فى أبريل من عام ١٨١٢ يبلغ ٢ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى . وأدى ذلك السعى الحثيث من جانب أصحاب الصناعة ، والأزمة المالية التى وقعت فيها الشركة ، إلى جعلها عاجزة عن مقاومة الضغط الذى يهدف إلى تحقيق حرية التجارة . وكانت النتيجة هى إلغاء الاحتكار التجارى للشركة على جميع أنواع التجارة ، فيما عدا التجارة مع الصين ، والتى تم مدها لعشرين سنة أخرى . وكان الكثيرون ، وعلى رأسهم ويليام ويلبرفورس (*) يرون أن القضية الأساسية المعنية بها الشركة لم تعد هى التجارة ولكن الترويج للمسيحية . وبعد سنوات من الحملات التى قام بها ويلبرفورس وغيره ، نجحوا فى إضافة بعض الشروط إلى قانون مرسوم تأسيس الشركة الذى صدر فى عام ١٨١٣ ، وكانت تلك الشروط تقضى بإنشاء كنيسة فى الهند تتبع أبرشية إنجلترا ، وكذلك رفع الحظر الطويل الذى كانت الشركة تفرضه على المهام التبشيرية .

وسرعان ما أصبحت الشركة عاجزة عن منافسة هذا الكم الهائل من رجال الأعمال ، وتوقفت عن تصدير البضائع إلى الهند فى عام ١٨٢٤ ، وكان السبب الرئيسى هو عدم وجود بضائع تشتريها من الهند من أجل بيعها فى بريطانيا ، وهو

(*) ويليام ويلبرفورس (١٧٥٩ - ١٨٣٣) سياسى بريطانى وعضو فى البرلمان ، أيد الإصلاح البرلمانى ، وتحرير الكاثوليك ، وهو رائد حركة إلغاء تجارة الرقيق - (الترجم) .

الأمر الذي تنبأ به آدم سميث . أما بالنسبة لمنتجى الهند، فلم تخفف عملية فتح التجارة المزعومة تلك من أعبائهم . وفى أعقاب ثورة البنغال، كانت شركة الهند الشرقية قد استغلت مركزها السياسى لوضع نظام احتكار تتحكم من خلاله فى نسيجى البنغال . وكانت الشركة لا تزال ترغب بشدة - أكثر من ذى قبل - فى الحصول على إنتاج النساجين، فى حين كانت تبحث عن طرق جديدة للعودة بشرة البنغال إلى بريطانيا، وذلك عن طريق زيادة صادرات القماش . وحدث بعد ذلك فعلا أكثر عمليات الاستغلال قسوة، وتسببت فى إفقار النساجين . ومن قبيل التناقض أن انتهاء احتكار الشركة على التجارة فى عام ١٨١٣ أدى إلى تحول هذا الوضع المروع إلى حالة من الفقر الشديد فى الهند . وفى عام ١٨١٣، تم زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الهند بنسبة ٢٠٪، وذلك حتى لا تؤثر المنافسة المفتوحة على المنتجين البريطانيين . أدى ذلك إلى زيادة التعريفات الجمركية زيادة هائلة لتصل إلى ٧٨٪ على قماش الشيت، و ٣١٪ على قماش الموصلين . وفى عام ١٨٥٨، كتب هنرى ويلسون(*) قائلاً : «للم تُفرض تلك الضرائب والقرارات المانعة لتوقفت ماكينات الغزل فى بيزلى ومانشستر، ستوقف عن العمل قبل أن تبدأ، ولم يكن شىء ليجعلها تعمل ثانية ولا حتى قوة البخار»^(١٥) . كانت الشركة فى الماضى تحتكر شراء القماش الهندى . أما الآن فأصبح دورها مجرد منع اتخاذ أى إجراءات تعويضية «لتحقيق المساواة فى هذه التجارة» .

وفى عام ١٨١٢، تعرضت مدينة دكا لزلزال أدى إلى تدمير مبنى المكتب التجارى للشركة فى تيجاون، وكان ذلك بمثابة نذير شؤم للكارثة الاقتصادية المريعة التى كانت على وشك الحدوث . وفى عام ١٧٥٣ - قبل معركة بلاسى بوقت قصير - قامت دكا بتصدير ما قيمته ٢ مليون و ٨٥٠ ألف روبية من المنسوجات إلى بريطانيا . وبنهاية القرن، كان هذا الرقم قد انخفض ليصل إلى مليون و ٣٦٢ ألف روبية . إلا أن الصادرات لم تتوقف نهائيا إلا بعد إنهاء احتكار

(*) هنرى ويلسون (١٨١٢ - ١٨٧٥) كان عضو مجلس ماساشوستيس والنائب الثامن عشر لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مهتما بقضايا العبيد وله فيها مؤلفات عديدة - (الترجم).

الشركة بأربع سنوات فقط . وفي عام ١٨١٨ ، تم إغلاق مصنع القماش الخاص بالشركة في دكا ، وانهارت المدينة من الداخل . وبحلول عام ١٨٤٠ ، كان عدد سكانها قد انخفض إلى ٢٠ ألفاً فقط بعد أن كان ١٥٠ ألفاً ؛ «وطغت الغابة والملايا على المدينة في غمضة عين» . ويقال إن ذلك الانقلاب المفاجئ قد صاحبه مرة أخرى أعمال وحشية من أعمال التشويه . وتكررت مرة أخرى على نحو مروع تلك الأعمال الوحشية التي حدثت من قبل عند استخدام آلات الغزل التي صنعها الإنسان للمرة الأولى في دكا في عام ١٨٢١ ؛ «حيث تم قطع إصبعي الإبهام والسبابة لبعض الحرفيين المشهورين لمنعهم من عمل جداول من الغزل الرفيع أكثر دقة» ، وذلك وفقاً لقاله سيد محمد تيفور^(١٦) . ويضيف أيضاً أن بعض الحرفيين «قاموا بقطع نهايات أصابعهم بأنفسهم حتى يتجنبوا طغيان السماسرة» .

وحتى عام ١٨١٣ ، كانت الهند تتميز بميزان تجارى قوى يتسم بالإيجابية^(*) ، وهى تؤدى وظيفتها التى ظلت تؤديها لقرون «باعتبارها أكبر ورشة مصنوعات قطنية فى العالم»^(١٧) . ولكن فى خلال العشرين سنة التالية ، ازدادت صادرات بريطانيا من الأنسجة القطنية إلى الهند أكثر من خمسين ضعفاً . أما واردات بريطانيا من المنسوجات الهندية فهبطت بنسبة ثلاثة أرباع . وأدى التلاعب المدروس بالتجارة والسياسة الصناعية إلى انقراض النسيج الهنود الذين كانوا يستخدمون المغزل اليدوى ، كذلك أدت تلك القوى القاسية إلى تعريض النسيج الإنجليز للانقراض . وفى الهند كانت الشركة تقوم بدور سلبي ، وهو الملاحظة وعدم التدخل . وبحلول عام ١٨٣٤ ، كتب الحاكم العام - ويليام بينتيك - تقريراً يقول فيه «لا يوجد فى تاريخ التجارة بؤس مثل هذا البؤس . إن سهول الهند يغطيها اللون الأبيض لعظام نساغى القطن»^(١٨) . ولم تكن تلك هى صورة التجارة الحرة التى دعا إليها آدم سميث ، على الرغم من أن أصحاب مصانع غزل القطن كانوا دوماً ما يذكرون اسمه فى إطار محاولتهم للسيطرة على سوق الهند .

(*) ارجع للجدول رقم (١ - ١) فى الفصل الأول ، الذى يبين أنه حتى عام ١٨٧٠ ، كان إنتاج الهند يمثل ٢٥ ، ١٢٪ من إنتاج العالم ، والصين ٢٣ ، ١٧٪ ، أما إنجلترا فقد كان ٩ ، ١٪ - (المترجم) .

وعندما لاحظ عالم الاقتصاد الألماني فريدريك لست ما قامت به بريطانيا بالمفارقة بما كتبه فلاسفتها، استشهد بتجارة المنسوجات القطنية كدراسة حالة للاستخدام الناجح لإجراءات حماية المنتجات القومية بهدف بناء قدرات الصناعة القومية^(١٩).

الأداء التجارى الأخير

عندما خسرت الشركة تجارتها فى الهند، كانت عملياتها التجارية فى أوجها؛ حيث كانت تحقق مبيعات فى مزاداتها تصل إلى أكثر من ٨ ملايين جنيه إسترليني فى عام ١٨١٤^(٢٠)، وهو مستوى أعلى أربع مرات من المستوى الذى وصلت إليه فى عام ١٧٥٧. وبعد ذلك استمرت المبيعات فى الهبوط بثبات لتصل إلى أقل من ٤ ملايين جنيه إسترليني فى عام ١٨٣٣، إلا سلعة واحدة ظلت ثابتة على الدوام، هى الشاى.

بدأت تجارة الشاى تتفوق على التجارة مع الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر، ودعم تلك المكانة للشاى قانون التواصل الذى قدمه بيت وصدر فى عام ١٧٨٤. لقد أدى هذا القانون إلى إضعاف شوكة المهريين، وبالتالي كان بمثابة حافز مالى كبير لزيادة استهلاك الشاى. وخلال النصف الثانى من القرن التالى، تضاعفت مبيعات الشركة من الشاى لتصل إلى ٣٢ مليون و٩١٣ ألف و٨٤٠ رطلاً فى عام ١٨٣٣، بعد أن كانت ١٥ مليون و٩٣١ ألف و١٩٣ رطلاً فى عام ١٧٨٦. مثل ذلك نموا سنويا بطيئا - لكنه ثابت - يصل إلى حوالى ١.٥ ٪ ويحقق للشركة أرباحا سنوية تصل إلى أكثر من مليون جنيه إسترليني. وظلت الأربعة أنواع الرئيسية من الشاى الأسود - بوهيا، وكونجو، وسوشون، وبيكو - تحظى بنصيب الأسد فى المزادات ربع السنوية التى كانت تقيمها الشركة، إلى جانب الثلاثة أنواع الرئيسية من الشاى الأخضر - سينجلو، وهيسون، وبينج، وذلك على مدى عقود. وفى المزاد الذى أقامته الشركة فى سبتمبر عام ١٧٩٨، كانت قائمة المعروضات من الشاى تصل إلى ٦٣٥ صفحة، واستمر المزاد لمدة ستة أيام. وكان يتم تصنيف كل صندوق من صناديق الشاى تصنيفا دقيقا وفقا لجودته:

فكانت التصنيفات تتراوح من «عادي ممتاز إلى أقل من المتوسط» ومن «أقل من المتوسط إلى متوسط» حتى «متوسط ممتاز إلى ممتاز متوسط». وعلى الرغم من حالات الشجار التي لم يكن في الإمكان تفاديها مع سماسرة الشاي، كان يُعرف عن الشركة أن الشاي الذي تبيعه على الجودة دائماً. ونادراً ما كان أحد يتهم الشركة بسوء التصرف في تجارتها في الشاي، على عكس المصالح التجارية للشركة في الهند التي لحقها الفساد والعنف.

وتعطينا الظروف الخاصة لتجارة الشاي حلاً لذلك اللغز الخاص بتلك الفترة التي أظهرت فيها الشركة حسن التصرف. فمن ناحية، كانت الإمبراطورية الصينية السماوية - تحت حكم أسرة كينج في ذلك الوقت - تحتقر كل ما هو أجنبي ولا تسمح بممارسة التجارة إلا عن طريق إذن ضمني وليس رسمياً. ورفضت السلطات الصينية إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع الشركة أو أي شعب أوروبي آخر لمجرد أن ذلك كان سيعني ضمناً أنهم متساوون في المكانة. وسمحت السلطات للشركة أن تجرى عملياتها التجارية من خلال ميناء واحد فقط، هو ميناء كانتون الواقع على نهر بيرل، ولم يُتَح لها سوى مبان مؤقتة تعمل فيها ولا تُفتح إلا لأشهر قليلة من العام. أيضاً كان على الشركة أن تواجه الاتحاد الاحتكاري الخاص بتجار الصين، كوهونج. وكان على الشركة أن تتحمل تلك المعاملة المهينة، وأكثر منها، لسبب بسيط وهو أن الصين كانت هي المصدر الوحيد للشاي في العالم. وعلى أرض الصين واجه الاحتكار الذي تمارسه الشركة احتكار التجار الصينيين، وحدث بينهما تعايش سلمى فعال إلى أقصى الحدود. وأصبحت الثقة المتبادلة عنصراً جوهرياً في التجارة؛ حيث كان اتحاد كوهونج يثق بكلمة الشركة عندما كانت تخبرهم في كل عام بعدد صناديق الشاي التي لم تنجح في اختبار الرقابة على الجودة في لندن. وكانت هناك طريقتان للتعامل مع الشاي الذي تقل جودته عن المعايير المحددة: فإما أن يلقي في نهر التاييز ويتم خصم قيمته من الحساب الخاص باتحاد كوهونج، أو يتم إرساله على غير العادة إلى ميناء كانتون مرة ثانية. وبالمثل كان مديرو الشركة على استعداد لتعويض أي تاجر صيني يقوم وكلاء الشركة - وكلاء شحن السفن - بتقييم بضاعته على أنها

أقل جودة . وقال اثنان من الخبراء فى تجارة الشاي : «كانت الاعتبارات طويلة الأمد أهم عند مديرى الشركة من الربح المؤقت»^(٢١) .

إلا أن هذه المبادلة التجارية الصحيحة كانت تخفى وراءها «سراً صغيراً قدرًا» كان يطعن فى شرف تلك التجارة . فلم تنجح الشركة فى ترغيب إمبراطورية الصين فى السلع البريطانية وذلك فى مقابل الشاي ، وهو نفس ما حدث مع الإمبراطورية المغولية فى الهند . وكان ذلك يعنى تصدير كميات كبيرة من سبائك الفضة لتحقيق التوازن بين المدفوعات والإيرادات . وقامت الشركة بإنهاء هذا التدفق من السبائك عن طريق أساليب إجرامية ، تماما كما حدث فى الهند . ففى الهند كان الحل هو الغزو . أما فى الصين ، فكان الحل هو تجارة الأفيون المحظورة . كان الأفيون الذى تنتجه منطقة بيهار المحيطة بالعاصمة باتنا يشتهر بجودته فى جميع بلدان الشرق . وكان الأفيون يستخدم فى البلاط الملكى للإمبراطورية المغولية كمخدر ، وذلك لما عرف عنه من الخواص العلاجية . وفى بريطانيا ، كان الأفيون يستهلك أيضا فى شكل سائل ، حيث كان يُمزج بالكحول للحصول على صبغة الأفيون . إلا أن الطلب فى الصين على هذا المنتج الثانوى من نبات الخشخاش أصبح شديدا . وفى عام ١٧٢٩ ، وضعت السلطات الصينية حظرا على استيراده باستثناء عمليات الاستيراد المرخصة والمخصصة للأغراض الطبية . واحترم تجار الشركة فى كانتون القرار الإمبراطورى . وكان الدخول إلى السوق الصينية محفوفًا بالمخاطر بشكل متزايد ، ولم يكن وكلاء الشركة التجاريين يريدون المشاركة فى أى ممارسات يمكن أن تهدد تجارتهم الأساسية . وكانت الشركة قد تفوقت على الجميع فى ميناء كانتون ، وهو الأمر الذى جعلها تتحكم فى تجارة الشاي ، وكانت حريصة على الحفاظ على تلك المكانة .

ومن ناحية أخرى ، تمكنت الشركة من خلال سيطرتها على سوق البنغال من الاتجاه إلى أعلى النهر ، واحتكار مصدر إمدادات الأفيون . وقام وارين هاستينجس - كما رأينا من قبل - بإرسال سفينتين لتهدد تجارة الأفيون إلى الصين ، إلا أن تلك المغامرة فشلت . ولكن الأفيون أصبح فيما بعد جزءا محوريا من الإستراتيجية التجارية للشركة . واستغلت الشركة مكانتها القوية فى السوق

لإجبار فلاحي البنغال على زراعة الأفيون في مقابل ثمن يقل عن ثمن الإنتاج، وتمكنت الشركة من خلال ذلك من التحكم في وضعها الاحتكاري واستغلاله بطريقة كانت تحصل من خلالها على ربح يعادل ٢٠٠٠٪ عند بيع كل صندوق أفيون يزن ٦٣ كيلوجراماً في الصين. وكانت الشركة تدفع مبالغ كبيرة من الرشاوى لتشجيع الجمارك الصينية (hoppo) على التغاضي عن تهريب المخدرات الذي كان بمثابة مرض مستوطن. وكانت السلطات في بكين تحاول من وقت لآخر تطبيق القانون، بل إن السلطات أبلغت الشركة في عام ١٨١١ أنه يتوجب عليها أن تبدي تعاوناً أكثر؛ حيث كان من المعروف أن مصدر الأفيون هو المناطق التي تحتلها بريطانيا في الهند. إلا أن وكلاء الشركة التجاريين كانوا يشعرون بالتفاؤل حيال تلك الجهود الأخيرة، وأرسلوا إلى مديري الشركة يقولون: «نحن نشعر بسرور كبير لأن الأمر يتم بشكل صوري فقط، ولا توجد نية أبداً لاتخاذ خطوات فعالة لقمع تلك التجارة التي يسمح بها موظفو الحكومة سرا لأنهم يجدونها منذ قديم الأمد في مصلحتهم، وهو الأمر الشائن الذي شاع عنهم»^(٢٢).

ولهذا كله كانت الشركة حريصة على إنكار أي مسئولية مباشرة، وكانت تستخدم شركات تجارية مستقلة لشحن الأفيون إلى الصين. إلا أن الجميع كانوا على دراية بالدور الرئيسي الذي تقوم به في هذه التجارة، وأن الشركة كانت تحتكر زراعة الأفيون في الهند، الذي كان يباع في مزادات الشركة، كذلك كان كل صندوق من صناديق الأفيون يحمل العلامة التجارية المميزة للشركة كضمان أساسي للجودة. إلى جانب ذلك تدخلت الشركة بالقوة العسكرية لحماية الوضع السيادي الذي حصلت عليه. وفي بدايات القرن التاسع عشر، كان يتم تصدير كميات متزايدة من الأفيون الذي كان يزرع في أراضي إقليم ماراثا المعروف باسم «مالوا» إلى ماكاو. ونتج عن ذلك انخفاض سعر الأفيون الذي تزرعه الشركة في إقليم البنغال، وهو الأمر الذي جعل الحاكم العام ولزلي يطلب في عام ١٨٠٣ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع زراعة أي كميات أخرى من أفيون ماراثا و«القضاء عليه نهائياً»^(٢٣). وكان هناك الكثير من العوامل التي تسببت في الحروب المتوالية التي خاضتها الشركة مع إقليم ماراثا، ومن المؤكد أن الرغبة في التحكم في تجارة

الأفيون كان أحد تلك العوامل . وقال بريان إنجليس في كتابه عن حروب الأفيون : « كانت العائدات من أفيون البنغال تستغل لتمويل حرب أعدت للحصول على عائدات أفيون مالوا»^(٢٤) . إلا أن الطبيعة الفوضوية التي كانت تميز عملية إنتاج أفيون مالوا جعلت الشركة عاجزة عن قمع تلك التجارة ؛ وهكذا اضطرت الشركة إلى شراء المحصول بالكامل حتى تتمكن من فرض سيطرتها على تلك التجارة . وأدت هذه الزيادة الكبيرة في المعروض إلى زيادة انخفاض سعر أفيون البنغال . واستمر الهبوط المستمر في العائدات ؛ فقررت الشركة التوقف عن سياستها طويلة الأمد والخاصة بتحديد سقف للإنتاج للإبقاء على ارتفاع الأسعار . وبدلاً من تلك السياسة أمرت بزيادة إنتاج أفيون البنغال لتعويض النقص في العائدات . وأدى هذا القرار الحاسم إلى زيادة صادرات الأفيون زيادة كبيرة جداً ؛ حيث ارتفعت سريعاً من ٥ آلاف صندوق في عام ١٨٢٠ إلى ١٢ ألف صندوق في عام ١٨٢٤ ، و ١٩ ألف صندوق في عام ١٨٣١ . لكن عندما قام البرلمان باستجواب عضو سابق في مجلس الشركة في الصين في عام ١٨٣٢ حول تورط الشركة في تجارة الأفيون ، أجاب إجابة مباشرة : « ملكية الشركة للأفيون تنتهي بمجرد خروجه من الهند ، ولا يمكن القول من قريب أو بعيد بأن الشركة تتاجر فيه»^(٢٥) .

كانت السنوات الأخيرة من تجارة الشركة مع الصين تنضح منها الخداع ؛ فكانت عملية تبادل تجارى قانونية من الناحية الاسمية ، لكنها كانت تعتمد أساساً على تورط الهيكل التنظيمى للشركة فى تجارة المخدرات . وبسبب ذلك كله ، كانت اقتصاديات تلك التجارة مغرية إغراء شديداً ؛ حيث كانت مبيعات الأفيون تدر على الشركة روية من كل سبع رويات من الضرائب التى تحصل عليها من الهند . وزادت صادرات الأفيون إلى الصين عشر مرات خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر لتماثل الزيادة التى كانت توازيها فى استهلاك الشاي (انظر : الجدول ٨ - ١) . ونتيجة ذلك تحول الفائض التجارى الثابت فى الصين ، الذى كان يبلغ حوالى ٢٦ مليون دولار بين عامى ١٨٠٠ و ١٨١٠ إلى عجز تجارى مقداره ٣٨ مليون دولار بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٣٦ . وبحلول عام ١٨٢٨ ، كانت العائدات التى تحصل عليها الشركة من مبيعات الأفيون فى مزاد

كلكتا تكفى لدفع ثمن جميع مشترياتها من الشاي، تلك التجارة التي كانت من جانب واحد بكل تأكيد. وكانت الحكومة البريطانية في لندن تحصل على عُشر عائداتها من الرسوم الجمركية من الشاي؛ وهكذا كانت الإمبراطورية البريطانية الهائلة جمعاء تعتمد على تلك الكميات الهائلة من الأفيون.

جدول (٨ - ١) بيع إنجلترا الأفيون للصين ١٨٠٠ - ١٨٧٩

السنة	الصناديق (٦٣,٥ كجم)
١٨٠٠	٢٠٠٠
١٨٢٠	٥٠٠٠
١٨٢٤	١٢٠٠٠
١٨٣١	١٩٠٠٠
١٨٣٣	٢٤٠٠٠
١٨٣٩	٤٠٠٠٠
١٨٤٤	٤٨٠٠٠
١٨٥٩	٥٨٠٠٠
١٨٧٩	١٠٥٠٠٠

المراجع: روبرت بلاك، شركة جاردن ميثسون، لندن وايدنفلد أند نيكولسون: ١٩٩٩؛ برين إنجليس، حرب الأفيون، لندن هودر أند ستاوتون: ١٩٧٦؛ ترافيس هينز، وفرانك سانيلو، حروب الأفيون، لندن رويسون بوكس: ٢٠٠٣. (*)

إلا أن نجاح الشركة في تجارة الشاي والأفيون لم يكف لحماية من الضجة التي ثارت للمطالبة بتحرير التجارة تماما. وفي أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت هناك تحقيقات برلمانية مكثفة حول التجارة مع الصين، لكن تلك التحقيقات لم تُخطئ النهج الذي اتبعته الشركة؛ حيث اتفقت معظم الآراء على أن الفائدة التي تعود على الإمبراطورية تكفى لتبرير ممارسة هذه التجارة غير

(*) Robert Blake, Jardine Matheson, London, Weidenfield & Nicolson, 1999; Brian Inglis, The Opium War, London, Hodder & Stoughton, 1976; Travis Hanes & Frank Sanello, The Opium Wars, London: Robson Books, 2003

المشروعة على الإطلاق. ولكن الشيء الأكيد هو أن الشركة كانت ستفقد كل امتيازاتها الاحتكارية. ففي الفترة بين عامي ١٨٢٩ و ١٨٣٠، تم تقديم ٢٥٧ التماسا للبرلمان للمطالبة بتحقيق حرية التجارة، وهو تقريبا ضعف عدد الالتماسات التي قدمت أثناء مناقشة تجديد مرسوم تأسيس الشركة في عام ١٨١٣. وعندما شعرت الشركة بقرب نهايتها، قررت في عام ١٨٢٥ أن تقوم بمنح عقود الشحن قصيرة الأمد فقط. وكانت القضية المهمة هي هل ستحتفظ الشركة بمكانتها كإدارة شرعية للهند؟ وكان من الواضح أن الفجوة تزداد بين موقف الشركة وروح العصر. وقامت الشركة بخطوة تنقصها الحكمة إلى حد ما وتؤكد السمعة التي ذاعت عنها بأنها شركة من آثار الماضي؛ حيث اشتركت مع التجار وأصحاب البنوك في تقديم التماس يعارض مشروع قانون الإصلاح الذي تم تقديمه للبرلمان في عام ١٨٣٢، والذي كان الهدف منه زيادة النسبة التي لها حق التصويت من السكان. وعندما أجريت الانتخابات العامة الأولى في ديسمبر من عام ١٨٣٢ وفقا للقواعد الجديدة، قل عدد أعضاء مجلس العموم الذين كانوا يمثلون مصالح الشركة إلى النصف؛ حيث كان مؤيدو الشركة يدخلون البرلمان عن طريق شراء المقاعد الخاصة بـ «البلدات الفاسدة» في البلاد(*)؛ وبعد الإصلاحات التي حدثت تم إلغاء الكثير من هذه البلدات.

وكان الحل الواضح هو فتح التجارة مع الصين أمام الجميع، وترك الشركة تواجه المنافسة الحقيقية دون مساعدة، وإعطاء حق إدارة الهند للتاج البريطاني. وقد اعترف توماس باينجتون ماكولاي - أمين اللجنة الرقابية - بذلك الموقف الغريب: فقد كانت هيئة تجارية (الشركة) **«تفرض سيادتها على شعب أكبر من شعب بريطانيا، ولها من العائدات والقوات ما يفوق ما تمتلكه الدولة البريطانية»**(٢٦). وكان يرى أنه ما من شك في أن «الشركة شيء شاذ» وأنها «جزء من نظام يشذ فيه كل شيء». وأضاف جيمس سيلك باكينجهام - عضو البرلمان - أن قيام مجموعة من حاملي الأسهم بالسيطرة التامة على شعب كامل يعد من

(*) البلدة borough: بلدة إنجليزية مستقلة كان لها حق انتخاب عضو في البرلمان على الرغم من أن بها عدداً قليلاً جداً من الذين لهم حق التصويت - (المترجم).

قبيل السخف، فهي «مجموعة تتغير دوما حتى أنها لم تكن تحتفظ بنفس أعضائها لمدة يومين، وذلك إثر قيام البعض ببيع أوراقهم المالية، وقيام البعض الآخر بشراء أسهم في الشركة، وذلك خلال كل يوم من أيام الأسبوع، ويكفي أى شخص لكى يكون عضواً فى مجلس الحكم هذا أن يكون أحد حاملى الأسهم فقط وليس شيئاً آخر»^(٢٧). وكان حاملو الأسهم يتشككون فيما ستحققه الشركة من مكاسب فى المستقبل، ونتيجة هذا التشكك هبطت قيمة السهم من ٣٠٠ جنيه إسترليني تقريباً فى عام ١٨٢٤ إلى ١٩٤ جنيه فى بداية عام ١٨٣٢. وكان لا بد من قرار يؤدى إلى تهدئة السوق.

إلا أن ماكولاى قرر مواصلة إستراتيجية فرض سيطرة الدولة دون أن تتحمل أى مسئوليات، والتي اتبعتها دنداس؛ فترك الشركة تقوم بحكم الهند على مسئوليتها الخاصة وتتحمل جميع المخاطر المترتبة على ذلك. وعندما قررت الحكومة رفع نسبة حصة الربح المضمونة للشركة من ١٠ إلى ١٠,٥٪، فنجحت فى كسب مساهمى الأسهم لصفها، فصوتوا بأغلبية ساحقة لصالح الخضوع تجارياً للدولة فى مارس من عام ١٨٣٣ بنسبة ٤٧٧ صوت فى مقابل ٥٢ صوت. ومن الأهمية بمكان أن الشركة كانت تعتمد على عائدات الضرائب فى الهند لدفع حصة الربح السنوية وتسديد فوائد ديون الشركة التى تزايدت بشكل كبير آنذاك. وفى مقابل قيام الشركة بتسليم أصولها التجارية الشاسعة للدولة، تعهد البرلمان بمد مرسوم تأسيس الشركة لمدة عشرين سنة أخرى، وضمنان حصة الربح لمدة عشرين سنة أيضاً. ومن ذلك الوقت فصاعداً كانت كل ١٠٠ جنيه إسترليني من أصول الشركة تستحق عائداً يقدر بحوالى ٢٠٠ جنيه إسترليني. وصدر قانون مرسوم تجديد الشركة فى أغسطس، وكان ينص بلغة صارمة على أن تقوم «الشركة المذكورة فى أسرع وقت ممكن بإنهاء أعمالها التجارية، وبيع كل بضائعها ومخزوناتها وممتلكاتها الخاصة فى الداخل والخارج». وتم بيع أرصدة الشركة فى ميناء بلاكوول وعُرِضت مخازن الشركة للبيع. وبعد مرور مائتى وثلاثين عاماً على بدء الشركة عملياتها التجارية، أصبحت فى أيامها الأخيرة ممثلاً لبريطانيا فى الهند يعود على الدولة بالأرباح، وهو ما يشبه نوعاً قديماً من الشراكة بين الدولة

والقطاع الخاص . وكان حاملو الأسهم يرون أنهم اتخذوا القرار الصحيح عندما تنازلوا عن الشخصية التجارية للشركة في مقابل ما يعد إعانة تدفعها الدولة ، فقد ارتفع سعر السهم بنسبة حوالى ٣٠٪ منذ بداية عام ١٨٣٣ وحتى نهاية عام ١٨٣٤ .

امبراطورية محط الازدراء

كان من حسن حظ الشركة قيام أحد أكبر مفكرى ذلك العصر بتناول قضيتها أمام البرلمان ، وهو جيمس مل . كان مل إسكتلنديا ، وكان ناشطا نفعيا . عمل بالشركة فى وظيفة محقق مساعد فى عام ١٨١٩ ، وكانت مهمته هى وضع إرشادات وتوجيهات فيما يخص الهند . وكان مل قد قام فى العام السابق بنشر كتابه «تاريخ المستعمرات البريطانية فى الهند» الذى سيطرت المناقشات التى وردت فيه على فكر الشركة ، وخاصة أنه أصبح كتاباً يدرس فى مؤسسة التدريب الداخلية الخاصة بالشركة ، وهى كلية الهند الشرقية فى هايلبيرى . ولم يزر مل الهند مطلقا ، فقد كان يشعر بنوع من الفخر لبعده عن المكان الذى ألف عنه كتابه . لقد هاجم بشدة ذلك الفساد والإجرام الذى اعتمدت عليه الشركة فى الكثير من عملياتها منذ عهد كلايف وحتى عهد ولزلى . وكذلك كان هجومه قاسيا على الوضع الاحتكارى للشركة ، وكان لا يطيق صبورا ليرى النفع الذى سيتحقق من وراء التجارة الحرة . كذلك هاجم «التسوية الدائمة» التى تميزت بالإجحاف ، وكشف بدلا من ذلك عن «العجز الدائم فى الميزانية» الذى كانت الشركة تعاني منه فى الهند .

والأهم من ذلك بكثير هو أن مل شن هجوما شاملا على الحضارة الهندية ، وانتقد المراقبين الأوائل - مثل ويليام جونز(*) - لأنهم كانوا يعتقدون أن تلك الحضارة تعادل فى قيمتها الحضارة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية . وكان المنظور الذى أتى به مل حديثا فى جوهره ؛ فكان يرى أنه فى الإمكان تصنيف

(*) ويليام جونز (١٧٤٦ - ١٧٩٤) عالم فى فقه اللغة أسس الجمعية الآسيوية ، وتخصص فى دراسة الهند القديمة - (المترجم) .

المجتمعات بالتوازي مع سلسلة كبيرة من عمليات التقدم الاجتماعي . وكان إقليم هندوستان (*) في رأيه يعاني بلا شك من حالة من الضعف وسط همجية مطلقة؛ فتاريخه مجرد أسطورة، وحكومته استبدادية وديانته خرافات ونظام الطبقات المغلقة فيه نظام فاسد في جوهره . وكان مل ينظر إلى الهندوس على أنهم «أكثر أفراد الجنس البشري استعبادا» وأنهم «يميلون بصفة عامة للخداع والخيانة»^(٢٨) . ووفقا لوجهة نظر مل الخاصة بالتقدم التاريخي ، نجد أن حكما إسلاميا أكثر تقدما حل محل الهيمنة الهندوسية ، وجاءت بعده الإدارة البريطانية الحديثة . وقال مل بشكل حاسم أن المجتمع الهندوسي غير قادر على تحقيق التقدم الاجتماعي بمفرده ، وأنه يحتاج إلى مساعدة الحكم الاستعماري من أجل تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من أفرادهم . وطرح مل آراءه بوضوح تام في مقالة نقدية قديمة كان قد كتبها لمجلة إدنبره ريفيو ونشرت في عام ١٨١٠ ، قال فيها : «مهما يكن لدينا من إحساس بالمصاعب التي جلبناها على أنفسنا لأننا كنا من قصر النظر بحيث افترضنا وجود تلك السيادة ، فإننا نأمل فعلا - من أجل مصلحة السكان المحليين - ألا يكون لزاما علينا تركهم يتولون أمورهم بأنفسهم»^(٢٩) .

وكانت آراء مل في الشركة في بدايات القرن التاسع عشر إيجابية ؛ ولعل ذلك كان محاولة غير واعية منه للحصول على عمل . فجاء في كتاباته : «لا يوجد - حسب علمي - حكومة في الماضي ولا في الحاضر يمكن أن نساويها في علو المنزلة بنظام حكم شركة الهند الشرقية» ، وانتهى إلى أنها تستحق «أسمى أنواع الإطراء»^(٣٠) . وخلال الأزمات التي مرت بها الشركة في بدايات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، كانت مكافأة مل لمديري الشركة على ثقتهم التي وضعوها فيه كبيرة ؛ حيث وقف أمام البرلمان في مناسبات كثيرة يدافع عن الشركة . وقال مل - بعد أن نحى آراءه بالنسبة للتجارة الحرة جانبا - إن المبدأ الوحيد الذي يجب تطبيقه بالنسبة لتجارة الأفيون هو مبدأ caveat emptor (وتعني «فليحذر المشتري») ، وطالب بإلحاح أن تحتفظ الشركة بالاحتكار الذي تمارسه في البنغال ،

(*) شمال الهند ، ويُطلق أحيانا على الهند كلها - (الترجم) .

حيث إن العبء الاقتصادي كان يقع أساساً على المستهلكين الأجانب (الصينيين). وعندما قام أعضاء البرلمان الجديد باستجوابه لمعرفة رأيه في تطبيق أحد أشكال الديمقراطية في الهند، أجاب بشكل حاسم أن ذلك «من المستحيلات» وخصوصاً بسبب «افتقار البلاد التام إلى أى إحساس أخلاقي» (*)(٣١).

وقام مل في كتابه، وخلال مشوار حياته في المقر الرئيسي لشركة الهند الشرقية بتشكيل وجهة النظر البريطانية حول الهند بشكل عميق؛ حيث كان هناك تطابقاً تاماً بين تأكيده من الناحية الفكرية على تفوق المجتمع الغربي العصري، وخطورة القوة التي كانت الشركة تمارسها بشكل متزايد في الهند. وفي عام ١٨١٧، أبدى توماس مونرو - أحد كبار مديري الشركة - اعتراضه على رفض الشركة تعيين الهنود في أى من الوظائف سوى الحقيبة منها، وكان ذلك يعد إنذاراً بعيد النظر إلى حد كبير، وكان مونرو يرى أنه «من المرجح أنه لا يوجد من بين دول العالم مثال لدولة تم استثناء سكانها الأصليين تماماً من المشاركة في حكم بلادهم كما هو الحال في مستعمرات بريطانيا في الهند». وكان يرى أن «نتيجة غزو الهند باستخدام الأسلحة البريطانية هي إذلال الشعب بالكامل بدلاً من رفع شأنه» (٣٢). لكن آراء مونرو لقيت نفس المصير الذي لقيته آراء بيرك من قبل؛ حيث كان هناك من يؤكد على أن قيم ومؤسسات الشعب الأنجلوساكسوني هي التي تستحق السيادة، وكان هؤلاء هم الذين طرحوا آراء مونرو جانباً. ومن المؤكد أن العديد من مظاهر المجتمع الهندي كانت في حاجة إلى التغيير، وخاصة نظام الطبقات المغلقة، وبعض الممارسات مثل حرق الأرامل، وذلك وفقاً لرأى المصلحين من أبناء الهند، مثل رام موهن روى.

وكان بعض المسئولين البريطانيين يجدون متعة كبيرة إلى حد ما في احتقارهم للهند في ظل ثقافتهم التامة في تفوقهم. ولعل ما ذكره ماكولاي في المذكرة الرسمية عن التعليم التي قدمها في عام ١٨٣٥، هو أقوى تعبير عن هذا التوجه؛ حيث قال إن «رقاً واحداً في مكتبة أوروبية مرموقة يكافئ تراث الهند والجزيرة

(*): ربما كان هذا القسم من الفصل يحتاج عنوان: جون ستوارت مل: المناقش الانتهازي العنصري، أو جون ستوارت مل يبحث عن عمل ومكافأة - (الترجم).

العربية بأكمله^(٣٣). وتحول الاحتقار إلى مجموعة من الإجراءات العملية التي كانت تفصل الشركة باستمرار عن ظهيرها الهندي. وبحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، قال الحاكم العام ويليام بيتينك معترفاً: «نحن بلا شك غرباء في تلك الأرض»^(٣٤). وزادت الإهانات اللفظية، بحيث أصبحت كلمة «زنجي» تعبيراً شائعاً يُنادى به الهنود في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر.

كان يمكن للشركة أن تفتخر بأن السبب في استمرار وجودها في الهند هو نهوضها بالقيم الأخلاقية في المجتمع. إلا أن الركيزتين اللتين ارتكز عليهما حكم الشركة في أواخر أيامها، واللتي لا تنفصلان، ظلا بلا تغيير، هما الغزو العسكري والفتح التجاري. وأدت العوائق التقنية والتجارية إلى تحويل الهند إلى سوق حيوي لمنتجات الصناعة البريطانية؛ حيث استوعبت تلك السوق ٢٣٪ من صادرات الأنسجة القطنية البريطانية في عام ١٨٥٠، وهي أكبر حصة على الإطلاق. وفي المقابل، كانت الشركة تحول دون استمرار أية صناعات في الهند، وهو الأمر الذي حول الهند إلى منتج للمواد الخام الزراعية التي تخدم اقتصاد الإمبراطورية. وقبل فتح التجارة أمام الجميع في عام ١٨١١، كانت المنسوجات تحظى بنصيب الأسد من صادرات الهند بنسبة ٣٣٪، ويأتي في المرتبة الثانية الأفيون بنسبة ٢٤٪، ثم صبغ النيلة بنسبة ١٩٪، والحرير الخام بنسبة ٨٪، والقطن الخام بنسبة ٥٪. إلا أنه بحلول عام ١٨٥٠، كانت صادرات المنسوجات قد توقفت، وارتفعت نسبة الأفيون بسرعة كبيرة لتصل إلى ٣٠٪، يليه القطن بنسبة ١٩٪، وصبغ النيلة بنسبة ١١٪، والسكر بنسبة ١٠٪^(٣٥). كذلك أدى جيش الشركة الدور المنوط به؛ حيث قام بزيادة المساحة التي تسيطر عليها بريطانيا من ٧٪ فقط من شبه القارة الهندية عند صدور قانون الهند الشرقية في عام ١٧٨٤ - والذي كان يفرض حظراً اسمياً فقط على عمليات التوسع - لتصل إلى ٦٢٪ في عام ١٨٥٦ بعد ضم مدن جانسي، وناجبور، وحيدرآباد، ومنطقة أوادا.

فرض تجارة الأفيون

وبعد قيام الشركة بإغلاق مصنعها في كانتون بخمس سنوات فقط ، اندلعت حرب شاملة بين بريطانيا والصين . وبدأ التوتر بين الدولتين حين قامت البحرية الملكية بقصف الحصون التي كانت تحمي مدخل ميناء كانتون في أغسطس عام ١٨٣٤ . وكانت الأجيال الجديدة من التجار الذين يمارسون التجارة الحرة - وفي مقدمتهم شركة جاردن ميثسون - تتحدى السلطات الصينية علانية . وفي بريطانيا ، كانت هذه الشركة في طليعة حملة فعالة إلى أقصى حد لحشد التأييد اللازم لحمل الحكومة على التدخل العسكري . وفي عام ١٨٣٩ ، تصدعت العلاقات بين البلدين عندما قامت السلطات الصينية بإرسال المفوض لين تسي - سولقمع تجارة الأفيون . وفي ذلك الوقت ، كان هناك ٥ , ١٢ مليون من متعاطي الأفيون في الصين ، وكان ذلك يستنزف صحة وثروة الأمة الصينية . وأرسل المفوض لين خطابا قوى الحجة للملكة فيكتوريا لتوضيح ما يقوم به ، وفي الخطاب جاءت المبادئ الأخلاقية في المقام الأول : «على الرغم من أن هؤلاء الهمج لا ينون بالضرورة إيذاءنا ، إلا أنهم في سبيل الحصول على الأرباح التي تشتتها أنفسهم إلى أقصى حد ، لا يباليون بالأذى الذي يسببونه للآخرين . ولنطرح الآن هذا السؤال : أين ضميركم؟» . ومما يثير الدهشة أن الكثير من البريطانيين كانوا يشاركون لين الرأي . وكان ويليام ستور فرآى أحد الأعضاء البارزين في الكويكرز(*) وأحد أقطاب تجارة الكاكاو ، وقام بترجمة الموقف إلى صورة مجازية يمكن للبريطانيين فهمها ؛ فكان يرى أن ذلك الموقف يشبه الموقف التالي : «بريطانيا تقرر حظر استيراد الخمر لأسباب صحية ، إلا أن الفرنسيين يقومون برشوة سلطات الجمارك البريطانية لتهرب الخمر المحظورة إلى داخل البلاد ، وعندما تقوم السلطات البريطانية باعترض طريقهم ، يقومون باستخدام السفن المسلحة ليدخلوا بضاعتهم إلى البلاد عن طريق الحرب»^(٣٦) .

(*) الكويكرز Quaker : (أو طائفة الأصحاب ، حركة مسيحية بروتستانتية بيورثانية ، اختلفت مع كنيسة إنجلترا (الكنيسة الإنجليكانية) ، وهاجر الكثير منها إلى أمريكا ، ليعبدوا الله بطريقهم . وكان بعضهم يرتحف بذكر الله ، ولذلك أطلق عليهم «المتزلزلون» - (الترجم) .

ومن المؤسف أن خطاب لين لم يصل قط إلى يد الملكة فيكتوريا. وبعد أن حاصر لين الأماكن الخاصة بالتجارة الخارجية في ميناء كانتون، قام بمصادرة وتدمير ٢٠ ألف صندوق من الأفيون، كانت ٧ آلاف منها تنتمي لشركة جاردن ميشون. وكان رد فعل التجار هو التظاهر بالغضب الشديد؛ حيث شجبوا بقوة هذا الاعتداء على الملكية، في حين أن الجميع كانوا يعرفون أن الأفيون محظور. إلا أن جاردن نجح في كسب الحكومة البريطانية في صفه بسهولة عن طريق تلك الحجج المنطقية التي استخدمها لإقناع الحكومة بضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية للضغط على الصين لدفع تعويضات عن تلك الخسارة. وفي البرلمان، كان ويليام إدوارد جلادستون - الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء بريطانيا - يشجب تجارة الأفيون ويصفها بأنها غير عادلة وأنها جريمة ستجلب «عارا دائما» على بريطانيا. وبعد عامين من الحرب الساحلية، تمكن البريطانيون من إخضاع الصينيين عن طريق عمليات القصف. وفي أغسطس من عام ١٨٤٢، تم توقيع اتفاقية نيكينج التي أجبرت الصين على دفع ٢١ مليون دولار كتعويضات للتجار، وفتح موانئ أموي، وكانتون، وفوزو، ونينجيو، وشانغهاي للتجارة الخارجية. واستولت بريطانيا على هونغ كونج رسميا، ولعبت شركة الهند الشرقية دورا مبهما في تلك المسألة من البداية إلى النهاية: حيث فرضت احتكارها على إنتاج الأفيون في الهند، وقامت بدعم القوات البريطانية عسكريا، حيث أرسلت أربع سفن بخارية مسلحة، وفرقة متطوعي البنغال التاسعة والأربعين، وفيلق من مهندسي البنغال، وفيلق من مدراس يتكون من جنود يقومون بحفر الخنادق للانضمام إلى القوات البريطانية. وكان الأفيون غير شرعي من الناحية القانونية، وقامت السلطات البريطانية مؤقتا بمنع تجارته في هونغ كونج. إلا أن ميشون لم يبال بذلك؛ حيث كان يرى أن هذا التصريح «لا يعني شيئا» في حين اعترض الحاكم العام في الهند التابع لشركة الهند الشرقية - اللورد إلينور - قائلا إنه «لا يجب أن تقوم حكومة جلالته باتخاذ أي إجراء يهدد عائداتنا من الأفيون» (*)(٢٧). وسرعان ما تراجعته الحكومة عن موقفها وازدادت تجارة الأفيون مرة أخرى.

(*) وربما يستحق هذا القسم عنوان فرعي يقول: حكومة جلالته، والأفيون، وبناء الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس - (المترجم).

استمرت شركة الهند الشرقية فى جشعها بالنسبة لتجارة الأفيون حتى النهاية . وكان الأفيون الذى أنتج بعيدا عن سيطرة الشركة لا يزال يصل إلى الصين عن طريق موانئ إقليم السند، وذلك على الرغم من سيطرة الشركة على أراضي إقليم ماراثا . كان إلبور و يريد استعادة سمعة الشركة - التى كانت معروفه بلقب «الشركة الشجاعة» - بعد انسحاب قواته من أفغانستان فى عام ١٨٤١ انسحابا مهينا . وفى عام ١٨٤٣ ، قامت الشركة بغزو إقليم السند متذرعة بأئفه الأسباب ؛ كان ذلك عملا عدائيا وصفه المصلح الاجتماعى اللورد آشلى بأنه «وصمة عار شنيعة» تشوهه شرف الأمة^(٣٨) . وعلى صفحات مجلة بانش ، ظهر كاريكاتير للجنرال السير تشارلز نابيير - الفاتح الذى قام بتلك الجريمة - وهو يهتف قائلا : «Peccavi» ، وهى كلمة لاتينية معناها «لقد أئمت» ، وكانت تلك محاولة من المجلة لتوجيه النقد الساخر لتلك الجريمة . ولا يزال تمثال نابيير يقف فى شموخ فى ميدان ترافيلجار فى لندن . وعندما سيطرت الشركة على إقليم السند ، تمكنت من السيطرة التامة على المنافذ التى يخرج منها الأفيون من الهند ، وكان بإمكانها تخفيض النفقات والإنتاج . إلا أن المسألة بمنتهى البساطة هى أنها كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات الأفيون .

آخر مرسوم تجديد للشركة

عندما حل ميعاد تجديد مرسوم تأسيس الشركة مرة أخرى فى يونية من عام ١٨٥٣ ، كانت حكومة ويليام جلادستون ، وجون رسل الائتلافية تهدف إلى إجراء بعض التغييرات الإدارية ، والاتفاق على تسوية ترضى جميع الأطراف إلى أبعد الحدود وتستمر لمدة ٢٠ عاما أخرى . وقام رئيس اللجنة الرقابية - تشارلز وود - بعرض قضيته على البرلمان ، وحث مستمعيه من الأعضاء على تفهم الصعاب التى واجهتها بريطانيا ، وقال : «لدينا فى الهند سلالة من الناس لا يتغيرون إلا ببطء ، وتقيدهم الأحقاد الدينية والعادات العتيقة . بل إن هناك كل العوائق التى يمكن أن تواجه التقدم السريع»^(٣٩) . وكان مقترح وود للتغلب على هذه العوائق هو تخفيض عدد المديرين من ٢٤ إلى ١٨ ، ورفع مرتباتهم فى نفس

الوقت من ٣٠٠ جنيه إسترليني إلى ٥٠٠ جنيه . وكان عضوا البرلمان الليبراليين ريتشارد كوبدن، و جون برايت يقودان حملة «الهند الشابة - Young India»؛ ووفقا لتلك الحملة كان لا بد من حل عاجل لذلك الوضع العتيق الذي تمثله الشركة والذي لم يعد له وجود . لقد آن أوان محو الشركة من الوجود وإعادة توجيه اهتمام الحكم البريطاني للهند من السلب والنهب إلى الأشغال العامة .

أما خارج البرلمان فقد شدت المناقشات الدائرة حول مرسوم تأسيس الشركة انتباه مراسل جريدة نيويورك دايلي تريبيون في أوروبا، وكانت حينها أكثر الجرائد مبيعا في العالم . وفي خريف عام ١٨٥١، وقع اختيار الصحيفة على الشيوعى الألماني المغترب كارل ماركس لكتابة تقريرين أسبوعيا من عاصمة الإمبراطورية العظمى في العالم . وكان ماركس قد هرب إلى لندن في عام ١٨٤٩ عقب الهزيمة التي لحقت بالثورات التي اندلعت في جميع أنحاء أوروبا في عام ١٨٤٨، ووفرت له الصحافة مصدرا للدخل كان يحتاج إليه بشدة . وكان هورس جريللى هو رئيس تحرير الجريدة ومؤسسها، وتحت قيادته اتخذت الجريدة اتجاهها إصلاحيا قويا، وكانت بمثابة المنبر الذي استخدمه كارل ماركس للتعبير عن نقده للرأسمالية، وكتب ماركس خلال صيف ١٨٥٣ مجموعة من المقالات التي تعطى للقراء الأمريكيين تحليلا لثشون شركة الهند الشرقية . وكان ماركس يرى أنه يمكن تلخيص مرسوم تأسيس الشركة في خمس نقاط بسيطة : عجز دائم في الميزانية، وحروب أكثر من اللازم اعتادت عليها الشركة، وعدم وجود أى قدر من الأشغال العامة، ونظام ضرائب بغيض، ونظام قضائى وقانونى لا يقل عنه بغضا^(٤٠) . وكان ماركس ينقب حتى يصل إلى الحقيقة التي تختفى وراء الواجهة الزائفة لحكم الشركة، وكان يرى أنه «لم يعد هناك وجود لهذا الحكم إلا اسميا فقط، ويأذن ضمنى فحسب وليس رسمياً»، وكان يسخر من مجلس مديرى الشركة الذين لم يقم أحد من أفراده بزيارة الهند سوى عضو واحد فقط وبالصدفة . كما وجه انتقادا مقذعا للنظام الإدارى الشهير للشركة، وقال إنه «لا يوجد أى نظام حكم كَتَبَ هذا القدر الكبير، ولم يفعل سوى أقل القليل» . وكان يقول أيضا : «وهكذا فإن شركتنا المذكورة تحكم إمبراطورية مترامية الأطراف،

ولا تتكون من النبلاء البارزين - كما هو الحال في مدينة البندقية - وإنما تتكون من موظفين كبار السن يتميزون بالعناد، وأمثالهم من الشواذ»^(٤١).

إلا أن اهتمام ماركس بالشركة كان أكثر من تعليقاته اللاذعة. وصنف الشركة على أنها أداة تحقق مصالح أعيان إنجلترا في الهند، وذلك اعتمادا على التحليل الذي قام به للمجتمع الطبقي: «كان النبلاء يريدون غزو الهند، والأثرياء نهبها، وأصحاب المصانع يبيعها بسعر بخس»^(٤٢). وكان ماركس يرى أن الشركة تسببت في انقلاب في الهند، وهو نفس رأى بيرك من قبل. لكن بيرك كان يعترض على تمزيق ثقافة الهند. أما ماركس فكانت له رؤية تتعلق بمنطق التاريخ وتقترب من الغموض؛ وقادته هذه الرؤية إلى الاعتقاد في أن هذا الدمار سوف يتسبب في النهاية في نتائج إيجابية. كان ماركس يعتقد الكثير من الأفكار التي تؤمن بمسيرة التقدم، كما فعل جيمس مل من قبل؛ ولذلك كان يرى أن آسيا تئن تحت وطأة حكم شرقي استبدادي لا يتغير. وهكذا كان يرى أن الهند غارقة في حالة من الهمجية غير القابلة للتطور والتي لا تتمتع بأي نشاط فكري، ومن سمات تلك الهمجية النظام الطبقي المغلق والخرافات. ومن المؤكد أن ماركس كان يشعر بالاشمئزاز من الطريقة التي اتبعتها شركة الهند الشرقية لكي تنهب أموال الهند أولا، ثم تقوم بتفكيك اقتصاده وتدمر صناعة المنسوجات فيه أثناء ذلك. ولم يكن لديه شك في أن «حالة البؤس التي سببها البريطانيون لإقليم الهندوستان كان بؤسا يختلف جوهريا ويزداد حدة لا حدود لها عما عانته هندوستان من قبل»^(٤٣). إلا أنه كان يؤمن بأن التدخل الغربي كان ضروريا لمساعدة الهند في الإصلاح. وعلى الرغم من أن الهيمنة البريطانية كانت تنطلق من «أحقر أنواع المصالح»، فقد نظر ماركس إليها على أنها تمتلك كل الشروط اللازمة للتحديث: الوحدة السياسية، وجيش جيد التسليح، وصحافة حرة، ووسائل اتصالات سريعة، بالإضافة إلى إيجاد طبقة اجتماعية جديدة «تؤمن بشدة بالعلم الأوروبي»^(٤٤).

وكان التحليل الذي قام به ماركس عن الشركة يحتوي على جانبين لافتين للنظر: الأول: هو أنه كان لا يهتم كثيرا بأن الشركة شركة تجارية؛ فلم يكن لدى

ماركس - على عكس سميث - من الوقت ما يسمح له بالمفاضلة بين أنواع الشراكة وشركات رءوس الأموال . لقد كان إعجابه ينصب على الإنتاج الصناعى واسع النطاق الذى يعتمد على المصانع . وهكذا نجد بعد ذلك أن ماركس يقوم فى المجلد الأول من كتابه «رأس المال» بالخط من شأن الشركات التجارية الكبيرة ويضعها فى إطار «التراكمات البدائية» . ولا يجد القارئ فى كتاب ماركس أى رؤى مستبصرة عن الدوافع وراء عمليات المغامرة التى كانت تقوم بها تلك الشركة التى كان يمتلكها حاملو الأسهم ، أو عن الانسجام بين رغبة الشركة فى الحصول على عقود الاحتكار والتركز الأوسع نطاقا لرءوس الأموال . والثانى : أن آراءه بالنسبة للهند كانت تقترب فى جوهرها مع أفكار صديقه جون ستوارت مل . ويحيا مل اليوم فى ذاكرتنا بسبب الكتابين الرائعين اللذين قام بتأليفهما «عن الحرية ، والنساء» - واللذين يتميزان بالتححرر ، إلا أنه عندما كان مديرا فى الشركة ، كان يتردد بشدة فى الترويج لفكرة الحرية فى الهند . لقد عاش مل فى جلباب أبيه ؛ حيث التحق بالعمل فى الشركة فى عام ١٨٢٣ وهو فى سن السابعة عشر ، وظل يعمل فيها لمدة ٣٥ عاما كموظف وفى للشركة ، وإن لم يكن موظفا تقليديا إلى حد ما . وتقول إحدى الروايات أن جون عندما «يأتيه الإلهام ، لم يكن فقط يخلع معطفه وصدرته قبل أن يجلس على مكتبه ، بل كان يخلع سرواله أيضا ، ثم يبدأ عمله ، وكان فى أثناء ذلك يمشى بخطوات واسعة جيئة وذهابا فى الحجرة مرة ، ثم يكتب بسرعة كبيرة مرة أخرى ، وهكذا دواليك»^(٤٥) .

كتب مل كثيرا عن القضايا السياسية والاقتصادية ، لكنه لم يكتب سوى أقل القليل عن الهند ؛ وهو ما يوحى بأن مشوار حياته فى شركة الهند الشرقية لم يؤثر على اهتماماته الفلسفية الواسعة النطاق . وتوحى آراؤه بأنه كان ينظر إلى الحكم غير الديمقراطى الذى كانت تمارسه الشركة فى الهند على أنه «نظام حكم شرعى لأنه يتعامل مع شعب همجى»^(٤٦) . كان هذا المصلح الأخلاقى العظيم الذى أيد الحرية فى بريطانيا ، يؤيد موقف الشركة لأنها فى الأساس كانت تمثل حصنا ضد البرلمان الذى يؤيد مصالح العامة . فكانت الهند بمثابة الطفل وبريطانيا هى الأب الحنون - والسلطوى فى نفس الوقت - الذى سيرشده باستخدام «حبال المشى»^(٤٧) .

كان مل أحد أصدقاء ماركس القلائل في لندن في بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر؛ وكانا متحمسين للنظرية الاقتصادية^(٤٨). وكان مل قد نشر كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» في عام ١٨٤٨، وهو العام نفسه الذي نشر فيه ماركس «البيان الشيوعي»، وذلك قبل عقد كامل من ظهور المجلد الأول من كتاب «رأس المال» لماركس. لقد كانا ثنائيا غير عادى. فمن ناحية، نجد جون ستوارت مل - المفكر البريطاني - يكسب قوته كمدير للشركة يقوم بإدارة إمبراطورية عبر البحار، في حين يضع نصب عينيه مستقبلا يقوم على المثل العليا ويفوق تلك الوظيفة التي يعمل بها. ومن ناحية أخرى، نجد كارل ماركس - الأجنبي في منفاه - يتنبأ ببذور الثورة وسط حطام حكم استعماري، ويبدى على النقيض إعجاباه بقدرة الرأسمالية على قلب النظام القديم. وكانت أكبر مظاهر فشل مل هو أنه تقبل ذلك التبرير الخادع الذي يقول بأن الشركة لها دور تثقيفي في الهند. ويقول إدوارد سعيد في كتابه «الثقافة والاستعمار»: «من المشكل حقا أن نرى أن الأفكار الإنسانية العظيمة التي تعتنقها بريطانيا، ومؤسساتها، وآثارها - التي لا نزال نحتمى بها لقدرتها على توجيه آرائنا - غير قادرة على إيقاف الاستعمار الذي يزداد بسرعة»^(٤٩). وليس من قبيل المفاجأة أن يستحسن الجميع فكرة الإشارة إلى أعمال جيمس، وجون ستوارت مل على أنها النموذج الذي يقوم عليه «الاستعمار الديمقراطي» في العراق الواقع تحت الاحتلال حاليا^(٥٠).

وفي أغسطس عام ١٨٥٣، وافق البرلمان على مد مرسوم تأسيس الشركة بعد مناقشات روتينية. وكان آخر الامتيازات التي سقطت عن الشركة هي سلطة التعيين في الوظائف في الهند، وحلت الامتحانات القائمة على التنافس محل هذا النظام، كذلك لم يتم إقرار الزيادة المقترحة في مرتبات مديري الشركة. لكن التغطية التي قام بها ماركس للشئون الآسيوية لم تنته عند هذا الحد؛ حيث تزايد اهتمامه على مدى السبع سنوات التالية بسلسلة الصراعات المتشابكة التي زلزلت الشرق، وبدأت بثورة التايبينج واسعة النطاق، التي استهدفت كلا من سلالة كينج، والدخلاء من الأجانب في الصين. وكان ماركس يرى مرة أخرى أن الشركة هي سبب الانقلاب الذي حدث في الشرق، ولكن من خلال تورطها في

تجارة الأفيون مع الصين هذه المرة^(٥١). وفي أكتوبر من عام ١٨٥٦، انتهت الهدنة الهشة بين بريطانيا والصين التي تلت توقيع اتفاقية نانكينج؛ وانتهز ماركس تلك الفرصة للبحث عن الأسباب الخفية وراء حرب الأفيون الثانية. ووجد ماركس أن هناك صراعا شديدا بين «إمبراطور الصين الذي كان يريد وقف عملية الانتحار التي كان شعبه يقوم بها؛ فحظر على الأجانب استيراد السموم حظرا تاما» و«شركة الهند الشرقية التي بدأت على نحو متسارع في تحويل زراعة الأفيون في الهند وعملية بيعه المحظورة في الصين إلى أركان أساسية في نظامها المالي»^(٥٢). وتمكن ماركس بما يملكه من مهارة في التوصل إلى جوهر الأمور من كشف الازدواجية التي هي أساس إستراتيجية بريطانيا. وجاء في كتاباته: «في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الشركة علنا بالترويج للتجارة الحرة في السموم، تقوم سرا بالدفاع عن حق احتكار صناعته. فعندما ندرس جيدا طبيعة التجارة الحرة في بريطانيا نجد أن الاحتكار دوما وبصفة عامة هو أساس تلك الحرية»^(٥٣).

جاءت السفن الحربية البريطانية إلى الصين مرة أخرى، وأرسلت الحكومة قوة عسكرية أخرى لتأديب الصين، ولكن عندما وصلت تلك القوة إلى سنغافورة في يونية من عام ١٨٥٧، كان في انتظارها أنباء مروعة؛ لقد قام الجنود الهنود الذين دربتهم الشركة بعملية تمرد في جميع أنحاء شمال الهند. وعلى الفور تم تحويل مسار الجزء الأكبر من القوات المتجهة إلى الصين لتتجه إلى كلكتا للمساعدة في السيطرة على المتمردين. وعند انتهاء حرب الأفيون الثانية في أكتوبر عام ١٨٦٠، لم يكن هناك أي وجود للشركة في آسيا.

التنبؤ بالثورة

كثيرا ما ننظر إلى الثورة العظيمة على أنها حدث لم يحدث سوى مرة واحدة، كانت ثورة مفاجئة ضد هذا القبول المسالم لحكم الشركة، ولكن كانت هناك علامات إنذار واضحة تم تجاهلها. وهناك العديد من التفسيرات التي توضح سبب قيام تلك الانتفاضة ضد الشركة، إلا أن الغطرسة العرقية والإدارية التي كانت تمارسها الشركة هي السبب الأساسي. لقد كانت بذور العنصرية متواجدة باستمرار، فعندما قامت الشركة في عام ١٧٥٦ بعملية إخلاء كلكتا التي لم تتم

بإتقان، لم يُسمح لماريا كير البريطانية من أصل هندي - وزوجة أحد الجنود البريطانيين - بركوب السفينة التي كانت على وشك مغادرة كلكتا بسبب أصلها المختلط. ولكن ذلك الانحدار ناحية النزعة الانفصالية لم يصل إلى حد لا يمكن إيقافه إلا مع بداية القرن التاسع عشر؛ حيث بدأت الروابط التقليدية بين الجيش والمجتمعات المحلية في التفكك تدريجيا. فقد مُنع رجال الدين الهندوس والمسلمون من مباركة الفرق العسكرية من الجنود الهنود الذين درّبهم البريطانيون، كما مُنعت تلك القوات من المشاركة في العروض العسكرية التي كانت تقام في الاحتفالات. وعندما تزايد تواجد المبشرين المسيحيين، تصاعدت المخاوف من قيام الشركة بوضع خطة لجعل الناس يعتقدون المسيحية بالقوة وعلى نطاق واسع.

وظهرت أول علامة تبشر بما سيحدث في شهر يولية من عام ١٨٠٦، حين تمرد الجنود الهنود في جيش رئاسة مدراس ضد القواعد الجديدة التي جاءت بقانون للزى الموحد. أدت تلك القواعد إلى إزالة الكثير من العلامات الطبقية والدينية التي كانت تحدد هوية هؤلاء الجنود. وقامت عائلة السلطان تيبو - التي كانت في المنفى - بتحفيز الجنود على الثورة؛ فثار الجنود في فيلور وقتلوا أو جرحوا ما يزيد على ٢٠٠ جندي من الحامية البريطانية القوية التي كان عددها ٣٧٠ جنديا. وعلى الرغم من نجاح الشركة في قمع ذلك التمرد سريعا، فإن التحقيق الذي أُجرى بخصوص تلك المسألة أشار إلى الفجوة المتزايدة بين موظفي الشركة والشعب. واقترح التحقيق تشكيل لجنة من الهنود لاحتواء التذمر الشعبي، وأوصى أيضا بإرسال قوات بريطانية إضافية كإجراء احتياطي. إلا أنه لم يتم تنفيذ أيٍّ من المقترحين. وزادت إنذارات الخطر بشكل مكثف خلال المناقشات التي دارت حول الأنشطة التبشيرية في عام ١٨١٣. وخرج وارين هاستينجس من عزلته ليقف لمدة ثلاث ساعات كشاهد أمام لجنة برلمانية تقوم بفحص مرسوم تأسيس الشركة، وكان ذلك آخر ظهور شعبي له. وكان النصح الذي قدمه صريحا: «لقد انتشر بالخارج اعتقاد بأننا ننوي إجبار السكان المحليين على اعتناق ديانتنا. ولو انتشر هذا الرأي بين جنود المشاة من السكان المحليين فقد يصاحب ذلك عواقب وخيمة» بل «قد يتسبب في حرب دينية»^(٥٤).

وصلت تلك الحيل والمخاوف إلى ذروتها عندما رفض الجنود الهنود فى شمال الهند نوعاً جديداً من خرطوش البنادق يقال إنه تم تشحيمه باستخدام دهن البقر والخنزير أو أحدهما . إلا أن الذى حول هذا التمرد إلى ثورة هو مسلك الشركة غير الحكيم تجاه الحكام المحليين فى مدن أوادا وكانبور وجانسى ، التى انقلبت جميعها على الشركة عندما تمرد الجنود . وقد تكون تلك الثورة - التى أطلق عليها فير سافاركار «أول حروب الاستقلال فى الهند» - محدودة جغرافياً ؛ إلا أن الهدف الواضح منها كان طرد البريطانيين الذين كان الكثيرون ينظرون إليهم على أنهم «معتدون» . ومما له دلالة رمزية ، هو أن أول عمل قام به الجنود المتمردون فى ميروت هو السير مسافة ٣٦ ميلاً إلى دهلى ؛ ليعلنوا أنهم يأتمرون بأمر الإمبراطور باهادور شاه الذى كان إمبراطوراً صورياً . واستمرت الحرب لمدة عامين وتميزت بالأعمال الوحشية من كلا الجانبين . وعندما استعادت الشركة مدينة كانبور التى قام فيها المتمردون بذبح الأوروبيين من النساء والأطفال ، كانت قوات الشركة تجبر الأسرى من الجنود الهنود على لعق الدماء الموجودة على الأرض قبل شفقهم . وأصبحت عمليات الإعدام إثر محاكمات صورية هى الشئ المعتاد . وقال أحد الجنود : «نعقد المجالس العسكرية ونحن على ظهور جيادنا ، ونقوم بشتق كل من نقابله من الزنوج (الهنود) أو إطلاق النار عليه»^(٥٥) . وعقب قيام الشركة باستعادة دهلى ، قامت عمليات نهب منظمة ؛ وأخرج سكانها من الناجيين من أبوابها ليوажها المجاعة . وكانت هذه الحرب هى الثالثة والأخيرة بين الشركة والشعب المغولى فى دهلى ، وفى نهاية تلك الحرب قُتل ابنا الإمبراطور باهادور شاه ، وحفيده عمداً ، وتم نفي الإمبراطور كبير السن إلى مدينة رانجون .

الشركة التى كبرت فى ظل علاقة تعايش مع الإمبراطورية المغولية فى دهلى ، لم تستمر طويلاً بعد انتهاء تلك الإمبراطورية . لقد ولدت تلك الثورة داخل المجتمع الإنجليزى شهوة شديدة الضراوة لسفك الدماء ، وكانت تلك الشركة الشاذة بمثابة كبش فداء للغضب الشديد الذى تشعر به الأمة . وفى الخامس عشر من أغسطس عام ١٨٥٧ ، نشرت مجلة «بانش» رسماً كاريكاتورياً بعنوان «إعدام شركة الهند الشرقية» ، كان ذلك الرسم يلخص المشاعر التى يحسها الكثيرون . ويسخر الرسم من الأسلوب الذى اتبعته الشركة فى إعدام المتمردين الذين قبضت

عليهم عن طريق وضعهم فى أفواه المدافع وإطلاقها، فنجد التعليق عليه «عملية تفجير (من الواجب أن تتم) فى شارع ليدنهول»، ومظاهر الفخامة المعهودة لمقر شركة الهند الشرقية تتطاير فى الهواء ومعها كل التهم الموجهة إلى الشركة، «الجشع» و«التخبط» و«المحسوبة» و«سوء الحكم» و«الكسل» بل (*) إن الروايات تشارلز ديكنز - ذا المشاعر المتزنة - كان يتمنى أن يكون هو القائد العام فى الهند حتى يتمكن من «بذل قصارى جهده للقضاء على تلك السلالة التى استحقت وصمة العار بسبب الفظائع الأخيرة التى قاموا بها». وكان ذلك بمثابة تنبؤ مخيف بدعوة كيرتز (***) الجنونية «للقضاء على المتوحشين» فى الرواية القصيرة «قلب الظلمة» التى ألفها جوزيف كونراد (٥٦).

كان الحل الوحيد هو التأمين كما حدث مع الشركات التى فشلت من قبل. لكن الشركة دخلت معركة أخيرة لإحباط أمر قد قُدر. وعندما تمت ترقية جون ستيوارت مل إلى منصب رئيس المحققين فى مارس من عام ١٨٥٨، قدم التماسا مطولا للبرلمان. كان ذلك بمثابة أطول مدة نحيب وشكوى لأى شركة فى التاريخ؛ حيث بدأ مل عرض حجته قائلا إن الشركة «أصلا دفعت من نفقاتها الخاصة واستعملت موظفيها من المدنيين والعسكريين لتكسب للبلاد إمبراطوريتها الفخمة فى الشرق»، كأنها قدمت معروفا للأمة. وزاد مل من قوة اللغة التى يستعملها؛ حيث ادعى أن الشركة هى «أكثر أنظمة الحكم التى عرفها البشر رحمة» (***)، وكشف عضو البرلمان جورج كورنوال لويس فى المناقشات التى تلت ذلك عن أن ادعاءات مل ما هى إلا هراء، وأكد على أنه «لم يوجد على وجه الأرض نظام حكم متحضر أكثر فسادا، وأكثر خيانة، وأكثر جشعا» من شركة الهند الشرقية. وكان لويس يرى أن الشركة تحولت إلى «مجموعة غير ذات أهمية من المساهمين» لا علاقة لهم بشئون الهند، ووافق بقية أعضاء البرلمان على رأيه. وأصدر البرلمان تشريعا ينهى كل السلطات الإدارية التى تمتلكها

(*) كيرتز هو البطل الأوروبى فى الرواية المذكورة، وكان الواضح طوال خط الرواية أنه يمثل الرغبة الأوروبية فى القضاء على أصحاب الأرض الأصليين فى المستعمرات؛ لأنهم أقل تحضرا وأدمية - (المترجم).
 (***) والغريب فى هذا الرسم أنه لم يدرج: السلب والنهب وتدمير الاقتصاد والإهانة والقتل وتدمير الصحة (البيع الجبرى للأفيون) ضمن ما ارتكبه الشركة - (المترجم).
 (***) ربما يستحق هنا مفكر التنوير الاقتصادى والفلسفى جون ستيوارت مل لقب محامى الشيطان - (المترجم).

الشركة في الهند، وينقل تلك السلطات للتاج البريطاني . وفي الأول من نوفمبر عام ١٨٥٨ ، تم إذاعة بيان رسمي في كل معسكر من معسكرات الجيش في الهند : لقد انتهى حكم شركة الهند الشرقية ، وأصبحت الملكة والبرلمان يحكمان الهند مباشرة . وعقب ذلك البيان كانت الألعاب النارية تملأ السماء .

كثيرا ما ننظر إلى الشركة على أنها سلم لا مفر من صعوده للوصول إلى حكم بريطانيا للهند . والأصح من ذلك هو الرأي الذي يقول إن الإمبراطورية البريطانية في الهند هي نتاج فشل الشركة . وقال ماركس لقراءه الأمريكيين وهو يبدى



EXECUTION OF "JOHN COMPANY:"

الرسم التوضيحي ٨-١

مجلة بانث (الساخرة)، إعدام «شركة جون»، ١٨٥٧

ملاحظاته عن سقوط الشركة، وبداخله نوع من السعادة، إن مديري الشركة «لا يموتون مثل الأبطال؛ حيث بدءوا بشراء السيادة وهاهم قد انتهوا ببيعها»^(٥٧).

الضحكة الأخيرة

إلا أن الشركة لم تنته تماما. تتوقف الكثير من الكتب التي تعرض تاريخ الشركة عند النقطة التي تم عندها تجريد الشركة من امتيازاتها التجارية في عام ١٨٣٣، أو عند إبعادها عن الشؤون الهندية في عام ١٨٥٨. إلا أن الشركة ظلت متواجدة لمدة ١٦ عاما أخرى، كانت عبارة عن جسد بلا روح؛ حيث لم تكن تؤدي سوى أبسط المهام الأساسية التي تؤديها أي شركة، وهي مهمة توزيع حصة الربح السنوية. وبعد أن انتقلت المهام الإدارية للشركة إلى وزارة شؤون الهند في مقر الحكومة البريطانية الذي يقع في الجانب الآخر من لندن، قامت الشركة ببيع مقرها الرئيسي المبهر في شارع ليدنهول، واستغنت عن معظم موظفيها ورصدت لهم معاشات. أما جون ستيوارت مل، فحصل على مبلغ قدره ١٥٠٠ جنيه إسترليني سنويا، وهو ما يعادل اليوم حوالي ثمانين ألف جنيه (٨٠,٠٠٠)، بالإضافة إلى محبرة مرصعة. هكذا احتفظت الشركة بأحد موظفيها الذي كان يعمل كاتباً، وواصل مديروها اجتماعاتهم، كانوا يجتمعون في البداية في حجرة الاجتماعات الخاصة بمجلس إدارة شركة تلغراف البحر الأحمر القائمة في ٦٢ شارع مورجيت، بعدها كان مقر اجتماعهم هو ١١ شارع بانكرس لين شمال المدينة.

تحتل سجلات الشركة مساحة ضخمة في دار الكتب القومية البريطانية. إلا أن بيان الأنشطة التي مارستها الشركة بعد عام ١٨٥٨ يقع في مجلد واحد فقط هو «محاضر المالية»، والذي يحتوي في ظهره على ختم يمثل العلامة المميزة للشركة. ولا يحتوي هذا المجلد ذو الغلاف الجلودى إلا على نصف مساحته فقط من البيانات، ولا نجد فيه سوى وصف عشوائي لاجتماعات فارغة وعمليات دفع أموال روتينية. وبدأت تلك السلسلة من الأحداث تصل إلى نهايتها في صيف عام ١٨٧٣. ففي مايو، وافق البرلمان تلقائياً على المقترحات التي قدمتها الحكومة

لاستعادة الجزء الباقي من رأس مال الشركة الذي يبلغ ٦ ملايين جنيه إسترليني . وكان القانون الذي صدر في عام ١٨٣٣ قد وعد مستثمرى الشركة بحصة أرباح نسبتها ١٠,٥٪ حتى عام ١٨٧٤ ، ووضع أيضا شروطا ممتازة في حال بيع الشركة لأعمالها في النهاية . وفي القانون الخاص باسترداد رأس مال شركة الهند الشرقية ، أعطت الحكومة حاملى الأسهم ثلاثة خيارات : ٢٠٠ جنيه إسترليني لكل ٣٪ من مدفوعات الحكومة ، أو ٢٠٠ جنيه لكل ٤٪ من دين الهند ، أو ٢٠٠ جنيه نقدا لكل ١٠٠ جنيه من رأس مال الشركة . وكانت النتيجة هي إضافة ١٢ مليون جنيه أخرى إلى ديون الهند ، يدفعها الشعب الهندى بالطبع ، وهو ما يعادل اليوم أكثر من ٦٥٠ مليون جنيه إسترليني^(٥٨) . وبعد نقل الأسهم إلى الحكومة ، اجتمع مساهمو الشركة للمرة الأخيرة في شهر ديسمبر ، وحصلوا على آخر حصة ربح في ٣٠ أبريل عام ١٨٧٤ . وكان من بينهم كلية كوريس كريستى التابعة لجامعة أكسفورد والتي كانت تمتلك ما قيمته ١٤٥ جنيهاً إسترلينياً من الأسهم ، وريتشارد بينيون وبيفوار الذى كان يحمل أسهما تصل قيمتها إلى حوالى ٤ آلاف جنيه إسترليني ، وديبل بوجر (١٠ آلاف) ، وجوزيف دوبرى (١١ ألف و ٧٠٠ جنيه) .

وكان لا بد من التخلص من الشركة بشكل نهائى . وفي الثالث عشر من شهر مايو ١٨٧٤ ، أرسل كاتب الشركة خطابا يثير الشفقة إلى وزير شئون الهند يسأله عما إذا كان «سيتولى مسئولية صكوك الشركة وأختامها والوثائق الخاصة بها . . . إلخ» . وفي يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مايو وفي الساعة الواحدة والنصف مساءً ، اجتمع مجلس مديرى الشركة لآخر مرة . وكان هناك حولى ٣٢ ألف جنيه إسترليني في حسابات الشركة ، وهذا المبلغ يكاد يكون هو المبلغ نفسه الذى قام بجمعه المستثمرين فى عام ١٥٩٩ ، والذى كان يبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترليني - حقا إن التاريخ يعيد نفسه . وبعد دفع رواتب المديرين والموظفين والكاتب والمحاسب ، «أعلن رئيس المجلس فض الجلسة» ، ولم يعقد المجلس ثانية . وفي الأول من شهر يونية من عام ١٨٧٤ ، تم تصفية الشركة رسميا .

إلا أن ما قامت به الشركة ظل باقيا . ففي العام نفسه ، نشرت الحكومة تقريراً عن «التقدم الأخلاقى والمادى للهند وظروفها» أشار إلى وصول عائدات

الضرائب إلى حوالى ٥٠ مليون جنيه إسترليني، من بينها ٨ ملايين من الملح و٦ ملايين من الأفيون. وكان هاستينجس هو الذى قام بوضع الإجراءات الخاصة بالملح والأفيون فى إطار حملته «لإرسال المزيد من الأموال». وبحلول ذلك الوقت كانت شركة جاردن ميشون قد عملت فى أنشطة أخرى بعيدا عن الأفيون الذى أصبح سلعة تحقق هامش ربح بسيط بعد تشريع تجارته فى اتفاقية بكين فى عام ١٨٦٠. ولكن تلك التجارة استمرت فى النمو لتصل إلى ١٠٥ آلاف صندوق أفيون فى عام ١٨٧٩، وهو ما يعادل أربع مرات حجم تلك التجارة عندما توقفت تجارة شركة الهند الشرقية مع الصين فى عام ١٨٣٣. وازداد اعتماد الصين على تلك التجارة أكثر فأكثر؛ وبحلول عام ١٨٩٥ وصلت تجارة الصين مع الإمبراطورية البريطانية إلى ٨٠٪ من التجارة الخارجية للصين^(٥٩). ولم توافق بريطانيا فى النهاية على وقف تصدير الأفيون الهندى إلا فى عام ١٩٠٧. وفى عام ١٩١١، توقفت زراعة الأفيون فى بيهار بسبب «فقدان السوق الصينى». وبطبيعة الحال استمرت الضرائب المفروضة على الملح حتى نهاية حكم بريطانيا فى الهند، وكانت هذه الضرائب هى السبب الأساسى وراء المسيرة الشهيرة التى قام بها غاندى إلى منطقة داندى فى عام ١٩٣٠؛ حيث تحدى الدولة الاستعمارية وخرق القوانين الخاصة باحتكارها إنتاج الملح.

كذلك تركت الشركة بصمتها التجارية عميقة التأثير على القرن العشرين. وفى عام ١٩٠٨، عبّر رومش تشاندر دت فى كتاباته عن الغضب الشديد الذى يشعر به لأن شعب الهند هو الذى أمد الشركة بالجنود التى استخدمتهم فى غزو أراضى الهند، ووفر الأموال اللازمة للشركة لتستولى على شبه القارة الهندية عن طريق الضرائب الكثيرة، والأكثر من ذلك هو أن هذا الشعب دفع الثمن غالبا عندما تم تأمين الشركة. وكتب يقول: «ولا يزال الشعب الهندى فى الواقع يدفع حتى يومنا هذا حصص الأرباح المستحقة على أسهم شركة انقرضت، فى صورة فوائد على دين الهند»^(٦٠). ولم ينته هذا الاستنزاف المخيف إلا فى معمعان الحرب العالمية الثانية؛ حيث أنفقت بريطانيا نفقات هائلة فى الهند أدت إلى تسديد الديون التاريخية لكل من الشركة والأمراء. لقد ظلت الشركة لفترة طويلة بعد زوالها تشكل الاقتصاديات والمجتمعات التى تركتها خلفها.